الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

المبحث الاول خطة البحث.

المبحث الثاني الدراسات السابقة.

المبحث الأول

خطة البحث

1/ المقدمة:

الفقر ظاهرة إجتماعية، إقتصادية، سياسية، وبيئية لذا تتطلب دراسة الفقر التسليم بتعقدها وتعدد أبعادها وتتداخل عندها العلاقات على كافة المستويات الكلية والقطاعية والجزئية. وكما تتطلب معرفة دقيقة ومفصلة عن مشكلة الفقر من حيث الزمان ومن حيث الإنتشار والمدى والنوع والتوزيع الجغرافي والتنوع السكاني وهذا بدوره يتطلب معرفة كيفية قياس الفقر. وهنالك عدة أليات لمحاربة الفقر وقد جاء التمويل الاصغر أحد أهم أليات علاج حدة الفقر و يهدف التمويل الأصغر الى تقديم خدماتة للفئات من ذوي الدخل المحدود من الفقراء النشطين إقتصادياً. يعتبر السودان أحد أهم هذه المجتمعات ، يواجه السودان العديد من العقبات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التى تصف عملية التنمية الإقتصادية التى لها أثار سلبية على المجتمع وساهمت بصورة كبيرة في زيادة نسبة الفقراء ولذلك كان لابد من العمل على إيجاد أليات لتقديم الدعم المالي والضمني للشرائح الفقيرة في المجتمع حتى تستطيع القيام ببعض المشروعات التي تتناسب مع إمكاناتها ومقدراتها.

وتواجه هذه المشروعات العديد من المشاكل التى تحول دون قيامها بدورها وتطورها أهمها مشكلة عدم كفاية التمويل اللازم كذلك الضمانات التى تفرضها الجهات الممولة ويعجز اصحاب المشروعات عن توفرها[1].

ويعتبر التمويل الأصغر منهج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، برز حديثاً كمصطلح خدمة من الخدمات المالية لتمكين محدودي الدخل القادرين على العمل

[1]جبريل صالح حامد ـ مفاهيم التمويل الاصغر ـ الخرطوم مصرف الادخار والتنمية ـ 2010ص1.

من الرجال والنساء للحصول على رأس المال المناسب للدخول فى الدائرة الإقتصادية وتوفير الخدمة المالية لذوي الدخل المحدود لتنشيط اعمالها الإنتاجية.

2/ مشكلة البحث:

التمويل الأصغر احد الاليات التى تتبعها الدول بهدف الحد من الفقر وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الاتي:

ما هو اثر التمويل الاصغر في الحد من ظاهرة الفقر ؟

3/ فرضيات البحث:

1. يساعد التمويل الاصغر في تقليل معدلات الفقر في السودان.
2. نموذج المربعات الصغرى العادية له القدرة على نمذجة أثر التمويل الأصغر على الفقر.

4/اهداف البحث :

1--تسليط الضوء على ظاهرة الفقر و مؤشرات قياسها.

2-التعرف على صيغ وادوات التمويل الاصغر المتبعة في السودان.

3-التعرف على اثر التمويل الاصغر في الحد من ظاهرة الفقر في السودان .

5/اهمية البحث:

أ-الاهمية على المستوى العلمي(النظري):

يمكن ان تمثل هذة الدراسة مرجع للباحثين و الدارسين و المهتمين في هذا الشأن من خلال التعرف على اثر التمويل الاصغر كاحد الاليات التى تقلل من حدة الفقر وذلك بإجراء دراسة تحليلية .

ب-الاهمية على المستوى العملي (التطبيقي):

يمكن ان تمثل هذة الدراسة إطار مرجعي لصانعي السياسات فيما يتعلق بدور التمويل الاصغر في الحد من ظاهرة الفقر في السودان .

6/منهجية البحث :

تعتمد هذه الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات وجمعها من مصادرها الثانوية وذلك بدراسة و تحليل ما ورد في المراجع والكتب العلمية والتقارير الاحصائية فيما يتعلق بالفقر والتمويل الاصغر في السودان وإستخدام التحليل الكمي (القياسي عبر كابس) في الجانب التطبيقي من الدراسة وذلك بإستخدام اسلوب الانحدار.

7/مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الثانوية المتمثلة في المراجع و الكتب والدراسات السابقة و التقارير الاولية والاحصاءات المتعلقة بالتمويل الاصغر و الفقر في السودان.

8/ حدود الدراسة:

أ-الحدود المكانية :

جمهورية السودان .

ب-الحدود الزمانية:

اعتمدت الدراسة الفترة الزمنية (2010-2016م) .

9/ هيكل البحث:

الفصل الاول : الاطار العام للدراسة ويحتوي:

المبحث الاول حيث تناول خطة البحث اما المبحث الثاني الدراسات السابقة .

الفصل الثاني: الأطار النظري :

المبحث الاول تناول مفهوم الفقر اما المبحث الثاني تناول مفهوم التمويل الأصغر .

الفصل الثالث: سياسة التمويل الأصغر في السودان :

المبحث الاول تناول الفقر في السودان اما المبحث الثاني تناول التمويل الأصغر في السودان.

الفصل الرابع : **الإطار التحليلي** و مناقشة النتائج

الخاتمة وتشمل التوصيات

قائمة المراجع والمصادر.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دور التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة بوصفها أداة رئيسية تساعد شرائح كبيرة من المجتمع علي توفير احتياجاتها وذلك من خلال تقديم تمويلات صغيرة، وبشروط ميسرة رغم بساطتها إلي أنها تقوم بدور حيوي و فعال لهذه الفئات.

أوضحت الدراسات السابقة إن سياسة تمويل المشروعات الصغيرة مرتبطة بمجموعة من الإجراءات والضوابط التي يصدرها البنك المركزي في بداية كل سنة مالية .

في هذا المبحث سوف نتناول بعض هذه الدراسات لمعرفة تجارب التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة من خلال المؤسسات المالية المختلفة وما توصلت إليه من نتائج

1.ابوسفيان محمد على يوسف (2008-2012): [1]

دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية – فرع امدرمان ، محلية كرري .

لقد قام المصرف بتمويل عدد من المشروعات الانتاجية لزيادة الدخل لصغار المنتجين تحت مظلة مال الضمان .

تتبع اهمية المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في سيطرة القطاع التقليدي على القطاع الاقتصادي بسبب امدادها في مساحات شاسعة في الريف مع ضعف الزراعه و تدني الدخل ، كان التوجه الى المشروعات الصغيرة بانواعها المختلفة مما ادى الي الاسراع بخطى التنمية واستقرار علاقات العمل والحد من البطالة والعمل الهامشي وشيوع التعاون والعلاقات الانسانية .

[1] ابوسفيان محمد على يوسف ، دور التمويل الاصغر في تنمية المشروعات الصغيرة في ولاية الخرطوم(2008-2012م)

قام المصرف بتمويل مشروعات في القطاع التجاري 45% والقطاع الخدمي 42.5%

والقطاع الحرفي بنسبة 12.5% ولم تقم بتمويل مشروعات صناعية.

2.زينب عبد الواحد محمد احمد (2008-2011): [1]

تناول البحث اهمية التمويل الاصغر في تنمية المشروعات الصغيرة مستصحباً تجربة البنك الزراعي الا انها ذات مشاريع محدودة نسبة لارتفاع التكلفة ونسبة المخاطرة وايضا تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية حيث كان له الاثر الاكبر في تمويل مشروعات تنموية لها الاثر في معالجة الفقر وزيادة دخل الفرد .

اتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي ودراسة حالات بعض البنوك .

من نتائج البحث ان التمويل غير كافي لاقامة مشاريع فاعلة ذات دخل كبير ، وان التمويل لا يشمل القطاع الزراعي والصناعي .

3. نوال محمد حسن 2007 : [2]

تناولت الدراسة تقيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتجربة بنك الادخار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل مشاريع الأسر المنتجة بولاية الخرطوم للعام 1992م.

هدفت الدراسة إلي معرفة التغيير الذي طرأ علي الفئات المستهدفة علي النواحي الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التعرف كيفية إدارة هذه المشاريع والمشاكل والصعوبات التي تواجهها وتقديم مقترحات تساعد من إزالة السلبيات ودعم الايجابيات.

---

[1] زينب عبدالواحد محمد احمد ، دور التمويل الاصغر في محاربة الفقر في الفترة(2008-2011م).

[2] نوال محمد حسن، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتجربة بنك الادخار في تمويل المشاريع الأسر المنتجة، ولاية الخرطوم جامعة الأحفاد للبنات، مدرسة التنمية والإرشاد الريفي، 2007م .

افترضت الدراسة أن نجاح المشاريع الممولة يعتمد علي متابعة البنك الممول وتوفير مدخرات الإنتاج والتدريب علي التقنيات الحديثة كذلك تذليل الصعوبات التي تعترض الأسر المنتجة في مجال التسويق وزيادة الوعي الاستثماري.

اعتمدت الدراسة علي المصادر الأولية والثانوية وتوصلت الدراسة أن نجاح المشاريع الممولة يعتمد علي متابعة البنك إلي جانب توفير مدخلات الإنتاج كما يقوم بمتابعة المشاريع في مراحلها الأولي.

من التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة الاهتمام بالتدريب للأسر المنتجة قبل البدء في تنفيذ المشروع لضمان تحقيق الأهداف المنشودة، كذلك ضرورة المتابعة اللصيقة للمشروعات والعمل علي معالجة ما يعترضها من مشاكل وتوفير فرص التدريب والتأكد من أن كل أفراد الأسرة يستطيع التعامل مع التقنية المستخدمة لضمان استمرار المشروع، كذلك العمل علي الاستفادة من سياسة الدولة في تشجيع الاستثمار في جميع المجالات خاصة المجال الزراعي لأنه يخدم أهداف التنمية من خلال استيعاب العمالة.

4. (Salih Gbriel, 2006):[1]

هدفت الدراسة لتحديد دور التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وغيرها وكذلك للتعرف على مدى مقدرة أن يكون بمثابة ألية فاعلة لتخفيف حدة الفقر. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات عن طريق آداة الاستبان لعدد 179 مبحوث من إجمالي 182 وزعة عليهم الاستبانة، وقد تم تحليل هذه البيانات إحصائياً. أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن للتمويل الأصغر تأثير إيجابي على حياة عملائه من ناحية

[1] Salih Gibriel Hamid Ahmed, micro Finance as Mechanism for poverty Alleviation in the Sudan (2) Acase stady, the Experience of the saving and social Development Bank as an exampte, thesis suborbital Fil fillment of the Requirement for Degree of (phD) in Development planning, Development Research institute university of Khartoum, 2006. Studies and

غذائية وصحية وتعليمية وغيرها، أوصت الدراسة أن على الإدارة العليا لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية تشجيع الإدخار من خلال خلق أليات جديدة لغرض زيادة حجم اللوائح وفتح فرص أكبر للأقراض.

5. دراسة (Judith Brandsma and Laurence Hart, 2005): [1]

تعرضت الدراسة لتجربة مؤسسات التمويل الأصغر في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تواجه تحديات في استنباط نشاط التمويل الأصغر وتفتقر مؤسسات التمويل الأصغر فيها للخبرات والإطلاع على أفضل تطبيقات التمويل الأصغر على الصعيد العالمي وهذا يحد من مقدراتها من التعلم من خبرات الآخرين، وأن السياسية الاقتصادية قد أدت إلى عدم تطور هذا النشاط، وأن القيود الإجتماعية والثقافية والدينية ومسألة فرض فوائد على القروض تمثل تعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية تمثل أيضاً شحوباً لهذا النشاط، والافتقار إلى البنيات التحتية المساندة، التشريعات والقوانين تعتبر عاملاً أساسياً في عدم تطور التمويل الاصغر في المنطقة ،وأن هناك حاجة كبيرة إلى إعادة النظر في معظم السياسات والإجراءات والأطر في معظم بلدان المنطقة لتعزيز تطوير نشاط فعال للتمويل الصغيرة.

من أهم توصيات الدراسة التي خلصت لها ولتحقيق الإستدامة لتلك المؤسسات وترقية أدائها وجوب الإهتمام أولاً بإيجاد بيئة مواتية تركز على بلورة سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي.

تناولت الدراسة دور التمويل الأصغر كألية لتخفيف حدة الفقر، وقد أخذت تجربة مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية كحالة دراسية، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن البنوك التجارية تقوم بتقديم الخدمات المالية للشركات كبيرة الحجم، أو لكبار رجال الأعمال للقيام بعمليات كالإستيراء والتصدير أو أنشطة صناعية وغيرها، وذلك

(1) Judith Brendsma and Laurece Hart, Making Micro Finance Work Better in the Middle East and North Africa, Region, Finance Private Sector and infrastructure Group, 2005.

يهدف توليد الأرباح، وتقديم التمويل من قبل هذه البنوك مرتبط بجدوات معينة موضوعية من قبل السلطات المالية، كالبنوك المركزية والتي تستند بشكل أساسي على ضرورة توفير ضمانات قوية لتجنب مخاطر الفشل في السداد وهذا مالا يتوفر لمنشأت الأعمال الصغيرة.

6. سوسن سليمان حجا 2005م : [1]

تناولت الدراسة أداء جمعيات الائتمان والادخار ودراسة دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي واقع هذه الجمعيات ودافع الدخول إليها ومدي الاستفادة منها، والمشاكل التي تعيقها علي دورها.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي ودراسة الحالة، ثم جمع البيانات من المصادر الأولية (المقابلة – الاستبيان) والمصادر الثانوية اعتمدت دراسة علي التساؤلات فيما يتعلق بدراسة دورها في حالة مشاكل الأسر الفقيرة وتنميتها.

توصلت الدراسة إلي أن الاهتمام مؤسسات التنمية في تكوين الجمعيات بالكم وليس بالكيف حيث كونت مجموعة كبيرة من الجمعيات في فترة وجيزة دون أن تهتم بالدعم والتدريب والتعليم، كما أن هذه الجمعيات ركزت علي تمويل المشاريع الجماعية البسيطة وأهملت المشاريع الفردية، وصلت الدراسة بالتوصيات الآتية:

1. أن تقوم الجمعيات بتنظيم سلسلة ورش العمل والندوات بهدف توعية وتثقيف الآراء.

2. أن تعمل الجمعيات علي دعم وتشجيع برامج الإقراض بأقل ضمانات ممكنة، مع ضرورة الاهتمام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لضمان العائد الاقتصادي المجزى ومراعاة تناسب القصد الشهري للمشروع مع عائداته وأرباحه.

[1] سماح ديب الصفي، منهجية الأقراض بضمان المجموعات، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزه، كلية التجارة ، 2004 م ، ص 21

7. محمد أحمد زيد 2005م [1]:

تناولت الدراسة تجربة البنك الزراعي في تمويل الأسر المنتجة خلال (2000-2003) بهدف تقويم دور البنك في التمويل بمنطقة حلة كوكو، إذا كانت التجربة قد خففت من حدة الفقر من خلال زيادة دخل الأسرة و مساهمتها في التنمية.

تطرقت الدراسة أنشطة الأسر المنتجة التي يمول البنك و سياسة البنك في التمويل، أوضحت الدراسة أن سياسة التمويل للبنك المركزي لم تضع أسس واضحة للتمويل بالنسبة للمشاريع النسوية حيث يتم التعامل معها في إطار مشاريع الأسر المنتجة أو قطاع المهنيين وصغار المنتجين وبالتالي فأن عدم إفراد تعريف واضح للمشاريع النسوية التفصيلية التي كانت من الممكن أن توضع في شروط منح التمويل، كما أن حجم التمويل المخصص لقطاع الأسر المنتجة يرتبط بتوجيهات البنك المركزي الذي يحدد نسب معينة من أجمالي التمويل.

أتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

توصلت الدراسة إلي أن البنك الزراعي قام بدور متواضع في تمويل قطاع الأسر المنتجة ويتضح ذلك من خلال عدد الأسر التي تمويلها حيث بلغ عددها 35 أسرة، وأن معظم أنشطة الأسر المنتجة تنفذ داخل المنازل مما يتيح للأسرة فرصة الاستفادة من طاقتها المعطلة و استقلال أوقات الفراغ وأن الزيادة التي يتم تحقيقها تستخدم في المشروع نفسه أو أنشطة أخري.

[1] محمد أحمد زايد، تقويم دور البنك الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسر المنتجة، ماجستير التنمية، جامعة النيلين، 2005م.

مستخلص الدراسات السابقة مقارنة بالدراسة الحالية:

* الدراسة الأولى تجربة البنك الزراعي باعتباره واحد من المؤسسات التمويلية في السودان بالرغم من قلة تجربته في هذا المجال، ، كما أهملت الدراسة الإطار النظري المتمثل في وضع تعريف واضح للمشاريع وتفصيلها وأنواعها، وهذا ما ستقوم به الدراسة الحالية بوضع إطار نظري يشمل تعاريف ومفاهيم واضحة عن التمويل والمشروعات الصغيرة.

* الدراسة الثانية اعتمدت على المنهج الوصفي لوصف دراسة الحالة، بينما أهملت المنهج التاريخي والتحليلي وستقوم الدراسة الحالية بإتباع المنهج التحليلي والمنهج التاريخي للسرد التاريخي لظاهرة التمويل وتحليل البيانات التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية هدفت الدراسة السابقة الي التعرف علي واقع وواداء جمعيات الائتمان والادخار ودراسة دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تختلف مع الدراسة الحالية كونها تناولت تقيم الفاعلية التي يقدمها التمويل الاصغر في معالجة ظاهرة الفقر المجتمعي.

الدراسة الثالثة تناولت الدراسة السابقة تجربه مؤسسات التمويل الاصغر في الشرق الاوسط في شمال افريقيا وتختلف مع الدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت دور التمويل الاصغر علي المستوى الاقليمي العالمي بينما الدراسة الحالية تناولت فاعلية التمويل الاصغر في معالجه الفقر على الصعيد المحلي

* اما الدراسة الرابعة فتختلف مع الدراسة الحالية في تناولها دور التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وغيرها وكذلك للتعرف على مدى مقدرة أن يكون بمثابة ألية فاعلة لتخفيف حدة الفقر بينما تتناول الدراسة الحالية فاعلية التمويل الاصغر في معالجه ظاهرة الفقر المجتمعي في السودان

* بينما الدراسة الخامسة تختلف مع الدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت تقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية بينما الدراسة الحالية تناولت فاعلية التمويل الاصغر في معالجه الفقر وايضاً نجد الاختلاف في الفتره الزمنية من أن الدراسة السابقة كانت لمده عام واحد بينما هذه الدراسة مدتها 7 أعوام لمعرفه التطورات والتغيرات الحديثة في مجال التمويل الاصغر وايضاً نجد الاختلاف في الحدود المكانية حيث أن الدراسة السابقة كانت في ولاية الخرطوم بينما الحالية فشملت جميع انحاء السودان.

* الدراسة السادسة تختلف مع الدراسة الحالية في ان الدراسة السابقة تناولت دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر بينما الدراسة الحالية تناولت فاعلية التمويل الأصغر في معالجة ظاهرة الفقر المجتمعي في السودان وايضاً نجد الإختلاف في الفترة الزمنية حيث تناولت الدراسة السابقة الفترة من (2008 – 2011م) وايضاً نجد الإختلاف في كون الدراسة السابقة اتبعت منهج دراسة الحالة بينما الدراسة الحالية اتبعت المنهج التحليلى.

* الدراسة السابعة ركزت على دراسة حالة مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية لمعرفة المشروعات الإنتاجية لصغار المنتجين التي قام بتمويلها بينما الدراسة الحالية ركزت على معرفة فاعلية التمويل الأصغر بصورة عامة على معالجة الفقر .

الفصل الثانـي

الاطار النظري

المبحث الأول : مفهوم الفقر.

المبحث الثاني : مفهوم التمويل الأصغر.

المبحث الأول

مفهوم الفقر

الاهتمام بقضايا الفقر ورفع مستوي المعيشة يتصدر الهموم العالمية منذ اواخر القرن الماضي وحتى الان ، منظمات الامم المتحدة اقامت مؤتمرات عديدة ركزت فيها على الاقلال من الفقر كهدف محوري للتنمية من الاهداف التنموية للالفية الثالثة جاء هدف استئصال الفقر المدقع ومكافحة الجوع كاول هدف من اهداف الالفية وذلك تعبيرا عن الاهتمام الذي يوليه العالم لقضية الفقر [1].

تعريف الفقر:

يختلف مفهوم الفقر باختلاف الزمان والمكان ونظرة المجتمع للفقر ونجد هنالك اختلافاً بيناً في مفهوم الفقر لغة وفقها واصطلاحاً:-

الفقر لغوياً وفقهياً :

هنالك معاني كثيرة ومتنوعة لظاهرة الفقر في اللغة العربية ، إلا ان هنالك معان ثلاث رئيسية للفظ فقير كانت تتداول على لسان العرب قبل التنزيل ، فالمعني الاول يعني الفقير هو مكسور القفار والمفقر الذي نزعت فقرة من ظهره ، والمعنى الثاني الفقير يعني فقير حول الفسيلة إذا غرست وفقير النخلة صغيره وتحفر الفسيلة لتغرس حولها ، اما المعنى الثالث ان الفقير هو خانق البعير ، بفقره فهو مفقر وفقر إذا فره بجديد ليذلل الصعب لذلك ويروضه . [2]

---

[1] على احمد دقاش ، مكافحة الفقر في اوساط الشباب ، وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية وشؤونالمراة والطفل ، مجلس التنمية الاجتماعية ، الخرطوم ، 2007م ، ص2.

[2] سمية حسب الرسول احمد ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لطلاب الدرايات العليا (دراسة حالة طلاب ماجستير اقتصاد)جامعة النيلين ، 2007م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص6.

الفقر إصطلاحاً :

اما تعريف الفقر في الاصطلاح الشرعي فقد قال الراغب الاصفهاني : الفقير يستعمل على ثلاث اوجه هي :

الوجه الاول : وجود الحاجة الضرورية وذلك عام للانسان ما دام في دار الدنيا . قال تعالى (يايها الناس انتم الفقراء الى الله و الله هو الغني الحميد). [1]

الوجه الثاني : فقر النفس هو المقابل لقوله صلى الله عليه وسلم :(إنما الغني غني النفس).

الوجه الثالث : الفقير الى الله وهو المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم :(اللهم اغننى بالافتقار إليك ولا تفقرني بالاستغناء عنك).

تعريف الفكر الغربي للفقر:

أن اهم ما يميز الفقر كظاهرة هو تعدد تعريفاته وصعوبة قياسه لدقة والناظر الي ادبيات الفقر يلاحظ ان مفهوم الفقر وتطوره يتجدد دائماً في اطار التطور العقائدي والفكر والقيم للمجتمع .

الاهتمام بتعريف الفقر يعزى اساساً الى طرق قياسه ووسائل مكافحته تعتمد على تعريف الفقر ومن النهاية التاريخية فقد تطور وتوسع مفهوم الفقر بالمجتمعات الغربية بصورة مستمرة ويمكن حصر تعريفات الفقر في ادبيات الاقتصاد الغربي في الأتي:[2]

---

[1]سورة فاطر الأية 15.

(2)مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي السوداني، الخرطوم، 1998م، ص355.

أ/ التعريف التقليدي: فقر الحاجات

تعريف الفقر القائم على الحاجات الأساسية يعني عدم القدرة على اشباع الحاجات الاساسية لتحقيق حد ادنى مقبول من المستوى المعيشي، ويقاس ذلك بالانفاق او الدخل.

تعريف البنك الدولي للفقر:

عرف البنك الدولي الفقر بانه : (عدم القدرة على الحصول على مستوى معيشي ادنى) هذا التعريف بدوره يتطلب تعريف أخر اي تعريف المستوى المعيشي الأدنى ويعرف من خلال مدى قدرة الأفراد على اشباع حاجاتهم الأساسية كالمأكل والمشرب والملبس والسكن والخدمات الإجتماعية مثل الصحة والتعليم وغيرها، ويرى علماء الإقتصاد ان مستوى المعيشية في المجتمع انما يتحدد بقدرة افراده على استهلاك السلع والخدمات اللازمة، وكلها توفر للأفراد من الإمكانيات من يجعلهم يديرون استهلاكهم للسلع والخدمات اللازمة وارتفاع مستوى معيشتهم، ولكن الحاجات التى يريد المرء اشباعها حاجات تدخل ضمن السلع التي ينبغي توفرها ، وتمكنه من استهلاكها ، ومن هنا لابد من دخول فكرة النسبية في الحاجات وانواع السلع التى يقوم باشباعها ، فإذا كان من الضروري والمسلم به ان يأكل الانسان ليعيش ، الا ان طريقة اكله والادوات التى يستخدمها في الأكل والمكان الذي يأكل فيه، كل هذه الامور نسبية تختلف من جماعة الى جماعة أخرى ومن طبقة اجتماعية الى اخرى.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفقر:

الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الفرص للفقراء ليس كنتيجة لظرف وإنما يتعلق بالشخص بل لمعوقات إقتصادية وإجتماعية وسياسية. [1]

[1] تقرير التنمية البشرية (2000 – 2001م)

مما سبق يمكن القول ان الفقر هو الافتقار الى الوسائل اللازمة للحصول على الاحتياجات المادية اللازمة لشراء الحاجات الأساسية وتشمل الغذاء والكساء والمأوى والصحة والتعليم .... الخ .

ويعتبر هذا التعريف قاصراً لانه يعمل على الجوانب المتعددة للفقر ويعتمد على الدخل او الإنفاق لتحديد مستوى الفقر طبقاً لما يسمى (بخط الفقر) بعكس الابعاد الحركية والمتنوعة للفقر.

ب/ التعريف الحديث للفقر:

فقر القدرات والاستحقاق وفقاً لمفهوم القدرات والاستحقاق فإن الإنسانية تتكون من فرص الحياة التى يمكن الامساك بها والاختيار بينها بحرية ، والفقر في هذا الاطار يعني قصور القدرة الانسانية والتى لاتقف عند حدود الاستحقاقات او المقدرات على الحصول على أجر او امتلاك الاصول وإنما تشمل ايضاً حقوق المواطنة، كما يقرر هذا المفهوم بان حياة الانسان عبارة عن توليفة من الافعال والحالات او النشاطات التى تتفاوت من اصول أولية مثل جودة التغذية الى امور مركبة مثل احترام الذات او المساهمة في الحياة الاجتماعية.

تعريف الفقر وفقاً لمفهوم القدرات يتميز بانه يغطي الجوانب والابعاد المتعددة للفقر كما انه يعكس تنوع الفقر وتفاوته على المستوى الفردي، ولكن صعوبة ترجمة هذا التعريف الى قياسات كمية محددة تقلل من الأهمية العملية لهذا التعريف.

ج/ فقر الاستبعاد:

في اطار منهج استبعاد الفقر شكلاً من اشكال العزل او الاستبعاد الاجتماعي، وذلك عبر آلية التضامن او التخصص او الاحتكار. [1]

تصنيف الفقر :

الفقر له مفاهيم وتعاريف كثيرة اغلبها خلافي وغير محدد وبصورة عامة يصنف الفقر الي ركنين :

الركن الاول : الفقر المطلق

وهو حالة الحرمان الشديد من ابسط مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويصنف الفقر المطلق اوضاع الحياة لافراد او اسرة معيشية معينة دون اي مقارنة بينها وبين الاخرين . وعادة ما يستخدم هذا المصطلح في الدول النامية الفقيرة .

ويشمل الفقر المطلق:

1/الفقر المطلق الاولي :

ويحصل عندما لا تتوفر للفرد او الاسرة المعيشية حاجات الكفاف الطبيعية الانسانية اي المستوى المعيشي الادني ، المعروف بالحاجات الاساسية معبرا عنها بالغذاء و الملبس ومياه الشرب واصحاح البيئة و المسكن والصحة والتعليم .

2/الفقر المطلق الثانوي :

ويعني العزل من المشاركة الاجتماعية ، او عدم تحصيل الحد الادنى للمستوى الاجتماعي والثقافي المتعارف علية في مجتمع معين . [2]

---

[1] محمود محمد عبدالحي ، الحلقة النقاشية واثارها على فئات المجتمع العربي ، مركز الشهيد الزبير الدولي للمؤتمرات ، الخرطوم ، 5-9 يناير ، 2000م ، ص4

[2] مركز الدراسات الاستراتيجية ، استراتيجية مكافحة الفقر ، الخرطوم ، 2002-2007م

الركن الثاني :الفقر النسبي

بإعتبار جماعة من الافراد او الاسر المعيشية مثلا فقراء بالنسبة لاخرين افضل حالا.

بناءاً عليه يكون الناس فقراء نسبياً إذ هم احسوا بثمة فارق حياتي بينهم وبين الاغنياء حتى إذا كانت دخولهم كافية لاعاشتهم ، وعادة ما يستخدم هذا المفهوم في الدول المتقدمة . [1]

الفقر الحضري:

يوجد في العواصم والمدن الكبرى والمدن الصغيرة ، وغالباً وجود الفقر في وسط الاحياء الغنية ، و الاحياء الفقيرة واحزمة الفقر ومعسكرات النازحين حولها ، و يشمل على كل مؤشرات و خصائص الفقر الاقتصادي و الفقر الاجتماعى .

ربما يكون الفقر من اهم ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن ان تلمس وجودها ، بل تشعر بوطأتها دون ان تتمكن من وضع تعريف محدد لها ، ناهيك عن الصعوبات البالغة للوصل الي حجم دقيق لهذة الظاهرة و عمقها . [2]

انواع الفقر:

أ/ الفقر الاقتصادي :

و يقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسره المعيشية على الحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق النقدي الضروري لتلبية الحاجات الأساسية و طابع إقتصادي بحت ، و

(1)سعد الدين عبدالحي ، صورة الفقر ، محاضرات في طريقة و مهارات و جمع و تحليل بيانات الفقر المحلي ، التاكا للطباعة والنشر ، 2002م ، ص2-4

(2)سعد الدين عبدالحي ، مرجع سابق، ص5-6

يدخل في الفقر الإقتصادي الفقر الغذائي و يقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسره المعيشية على الحد الأدنى من التغذية المطلوبة لحياة صحية نشطة و ينبع من فقدان الموارد المادية الضرورية لتأمين هذا الحد .

ب/ الفقر الإجتماعي :

ويعرف بأنة عدم كفاية أو عدم وجود الخدمات الأساسية و الإجتماعية و أهمها خدمات مياه الشرب النقية و إصحاح البيئة و الصحة و التعليم والسكن أضف الى ذلك ضعف أو عدم المشاركة في الحياة الإجتماعية و طابع إجتماعي ثقافي . [1]

ج/ فقر الإستبعاد :

في إطار منهج الإستبعاد للفقر شكلاً من أشكال العزل او الإستبعاد الإجتماعي و ذلك عبر ألية التضامن أو التخصص أو الإحتكار .

مؤشرات فجوة الفقر :

يقيس هذا المؤشر عمق الفقر و هوا الفجوة بين دخل أو إنفاق الفقراء و خط الفقر كنسبة من خط الفقر مثلاً :

إذا كانت قيمة هذا المؤشر 60% فهذا يعني أن دخل أو إنفاق الشخص الفقير يفي فقط بحوالي 40% من حاجاتة الأساسية و يعجز دخلة أو إنفاقة عن الإيفاء بحوالي 60% من حاجاتة الاساسية كما ذكرنا ان هذا المؤشر يقيس عمق الفقر عن طريق تضييق الفجوة بين الدخل و خط الفقر .

[1]سعد الدين عبدالحي المرجع السابق ، ص4

مؤشر سن :

هذا المؤشر يقيس انتشار وعمق الفقر إضافة الى التباين في توزيع الدخل أو الانفاق بين الفقراء أي يقيس الفقر النسبي و الفقر المطلق .

المؤشرات غير النقدية :

كذلك توجد مؤشرات غير نقدية لتلافي بعض قصور المؤشرات النقدية مثل :

-مؤشر التنمية البشرية

و هي مؤشرات مركبة من عدة عوامل تعكس القدرات البشرية مثل الصحة و التعليم والعمل

المبحث الثاني

التمويل الأصغر

المطلب الأول : مفهوم التمويل الأصغر: [1]

لا يوجد اتفاق بين علماء التمويل الأصغر حول تعريف واحد للتمويل الأصغر حتى قيل أن مفهوم التمويل مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده في نظر الغالبية فإن التمويل الأصغر هو تقديم قروض صغيرة لأسر في غاية من الفقر بشروط تمويل ميسرة، وذلك بهدف مساعدة الفقراء على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة .

وبعبارة أخرى يشير مصطلح التمويل الاصغر إلى توفير الخدمات المالية وهى الحصول على الخدمات في المقام الأول الائتمان والأوعية الإدخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشطين اقتصادياً غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم، وذلك هي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية .

ولكن اصبح مصطلح التمويل الأصغر من المصطلحات الحديثة التي تواجه الباحثين والمهتمين في مجال التمويل الأصغر وفي مجال التنمية الاجتماعية لما له من أهمية في تخفيف حدة الفقر فقد اصبح أحد عناصر التنمية واحد اهم برامج الدول المانحة كوسيلة لدعم الفقراء في جميع أنحاء العالم وخصوصاً في دول العالم

[1] د. يعقوب جانقي، د. حسين سليمان محمد أحمد، المؤتمر الوظيفي لقطاع الشباب الثاني ، 2009 م

الثالث. فمن خلال مراجعة الأدب الذي تناول قطاع التمويل الأصغر تعددت تعريفاته وذلك لتنوع وجهات النظر بين المهتمين في هذا المجال .

فقد تم تعريف التمويل الأصغر تعريفات عديدة أهمها: يقصد بالتمويل الأصغر [1]

تقديم حزمة من الخدمات المالية تشمل القروض الإدخارية التأمين، للفئات من الفقراء النشطين اقتصادياً، والتمويل الأصغر بهذه الصورة يختلف عن مفهوم القروض متناهية الصغر لأنه يعتبر أكثر شمولاً وبرزت الحاجة للتمويل الاصغر بالشكل الوارد في التعريف أعلاه لأنه تم التوصل إلى قناعة بأن الفقراء محرومين من إمكانية الوصول إلى مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية التقليدية وأن هؤلاء الفقراء في حاجة إلى تشكيلة من المنتجات المالية التي تلاءم حاجاتهم. و هنالك عدد من التعريفات الهامة للتمويل الأصغر التي يجب التعرف عليها ومنها : [2]

أن التمويل الاصغر هو تمويل يوجه للفقراء ومنخفضي الدخل لتقديم الخدمات المالية مثل الائتمان والمدخرات، التحويلات المالية والتأمين وهذه الخدمات تتصف بعدد من الخصائص الرئيسية تتمثل فيما يلي :

* تركز هذه الخدمات على المنشأة الفقيرة حيث تقدم خدمات العملاء منخفضي الدخل الذين لا يستطيعون التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى .

* تقديم قروض مناسبة للعملاء حيث تعتبر وسيلة مناسبة لتقديم قروض صغيرة ومتناهية في الصغر ولأجل قصير يمكن تكرارها بجانب امكانية وجود بدائل للضمانات المطلوبة للقروض والتي لا يستطيع منخفضي الدخل توفيرها منها على سبيل المثال ضمان المجموعة المقترضة أو المدخرات الإجبارية . [3]

---

[1] أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، برنامج القدرات لمقدمي الخدمات والمستفيدين بقطاع التمويل الأصغر ، 2010 م.

[2] زهير عبد الحميد، مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي في الصغر المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات ص 364 ، 2004 م.

[3] زيادة رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، عمان، دار فاء للنشر والتوزيع ، 2005

* حتى يكون هناك حافز لإعادة رد القروض فان القروض تكون صغيرة الحجم ويتم عمل تقييم لها .

* يتم تدبير التأمين على القروض من خلال خدمات ادخاري تطوعية تسهل الودائع الصغيرة، ولها القدرة على التمويل تمكن من زيادة دخل الاسر سواء بطريقة مستقلة أو من خلال مؤسسات أخرى. وتشير التعاريف الخاصة بالتمويل الأصغر على أنه أداة قوية لتخفيف وطأة الفقر [1] فتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء يساعد على زيادة دخل الأسرة المعيشي وأمنها الاقتصادي، وعلى تكوين أصول والتي تؤثر على عملية إيجاد الطلب على السلع والخدمات الأخرى وبخاصة (التغذية، التعليم، الرعاية الصحية) .

* وقد عرفت ccaap assist the Poor to Consultative Group التمويل الاصغر:[2] على أنه تقديم تمويل أصغر لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة كلما اتسعت دائرة التمويل الأصغر، على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات المتعلقة بالائتمان، والادخار وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن صعب عليهم الانتفاع من البنوك التجارية الرسمية. ويرى Prescott (1997) بأن التمويل الأصغر [3]

هو تزويد الخدمات المالية للفقراء، وقد استخدم مصطلح بالغ ، لأن المبالغ المستخدمة للقروض مبالغ صغيرة، وفي الغالب تقوم المؤسسات غير الربحية بمنح

---

[1] زهير عبد الحميد معربة، مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي الصغر 1996 م ، ص16 ، المجلة العالمية لكلية التجارة، جامعة الازهر، فرع البنات ، 2004 م ، ص346

[2] سماح ديب الصفي، منهجية الأقراض بضمان المجموعات، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزه، كلية التجارة ، 2004 م ، ص 21

[3] - زيادة رمضان، مرجع سابق، ص 19

التمويل بالغ الصغر، وتكون الفئة المستهدفة من الناس الذين لا يستطيعون المشاركة في القطاع المالي الرسمي والهدف الرئيسي الذي تسعى له هذه المؤسسات هو تخفيف الفقر في المجتمعات النامية، وتستخدم هذه المؤسسات الأقراض بضمان المجموعة أو الاقراض الفردي. فيما ترى (ليدجروود)1998[1] ان الإقراض بالغ الصغر هو تقديم الخدمات المالية للزبائن أصحاب الدخل القليل لايجاد مصادر عمل ذاتي لهم، وتشمل الخدمات المالية، الأقراض، الإدخار، التدريب، التأمين بالإضافة إلى الوساطة المالية والإجتماعية، وتطوير الثقة بالنفس .

* نظراً لأنه لا يوجد تعريف مقبول لأعمال [2] التمويل الأصغر من أجل تسهيل التحليل عبر الدول عرف الاستقصاء الذي قام به بنك التسويات الدولية (2010) أن التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية بمقادير محددة إلى الأسر الأكثر فقراً عبر المشاريع الصغيرة. وينظر إلى التمويل الأصغر كأحد أنواع الأعمال الصغيرة التي يمكن اجراؤها بواسطة مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية متنوعة مثل الإقراض وقبول الودائع والتأمين وتحويل المدفوعات والأموال .

* ويستخدم مصطلح غير المصرفية في الإشارة إلى أي مؤسسة ليست بنك بما في ذلك المؤسسات الأخرى التي تقبل الودائع ومؤسسات الإقراض الأصغر وقد تشمل غير المصرفية المؤسسات المتخصصة في التمويل الأصغر .

* وعلى الرغم من كثرة التعريفات الخاصة بالتمويل الأصغر إلا أنه لا يوجد تعريف تنظيمي مقبول عالمياً لنشاط التمويل الأصغر من خلال المسح الذي أجراه بنك التسويات الدولية (2010) والخاص بتعريف التمويل الأصغر وان 59 % من الدول التي شملها المسح أن لديها نوعاً من التعريف المتعلق بالتمويل الأصغر في

---

[1] سماح ديب الصفي، مرجع سابق، ص 23

[2] بنك التسويات الدولية، لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية 2010 ، ص21

قوانينهم وتشريعاتهم المالية ويوجد لدى الغالبية تعريفات خاصة للتمويل الأصغر. وتعرف بعض الدول التمويل الأصغر لاغراض تتعلق بتصنيف محافظ القروض وتحديد المخصصات وقد عرفت احدى دول أمريكا اللاتينية التمويل الأصغر على أنه قروض يتم سدادها من أموال ناتجة من أنشطة أو خدمات تجارية أو صناديق ريفية بالإضافة إلى قروض مقدمة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة. أشخاص طبيعيين أو أشخاص قانونيين يمتلكون مشاريع صغيرة. وإن بعض الدول تعتمد في تعريف التمويل الأصغر [1] على حجم القرض .

وفي بعض الدول ان قرض التمويل الاصغر يعني تسهيل ائتماني يتم منحه لمستخدم نهائي. ومنحه لمستخدم نهائي واحد ولا تزيد قيمته عن 2% من راس المال الأساسي للمؤسسة القانونية. وتعرف احدى دول جنوب أفريقيا [2] التمويل الاصغر على أنه أعمال تقدم خدمات تتم بالضرورة من خلال معاملات صغيرة للغاية او متوسطة أو نشاط يتكون من أحد على الأقل مما يأتي :-

أ- إقراض موسع .

ب- تحصيل ادخار .

ج- إقراض موسع ادخار من عملاء لا يخدمهم النظام المالي عادة .

بالإضافة إلى ذلك يوجد لدي غالبية الدول سياسات واضحة لتسهيل قدرة الأشخاص على الحصول على الخدمات المالية وتشمل هذه الخدمات على ضمان حق الحصول على حسابات بنكية والسماح للبنوك باستخدام وكلاء التجزئة وتبسيط العناية الخاصة بالعملاء .

---

[1] د. صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة واثرها في القضاء على البطالة، جامعة المنيا ، كلية الآداب، 2000

[2] فتحي أبو القاسم أبو قصيقصة، ورقة عمل عن التمويل الأصغر، البنك الزراعي ، 2006 م ص 34

ومن خلال التعريفات السابقة إتضح أن هنالك توافق عام بين الباحثين والمؤسسات في تعريف التمويل الأصغر حيث تتوفر عناصر مشتركة بين التعريفات السابقة ويمكن استخلاص مجموعة من العناصر التي يجب أن تتوافر في تعريف التمويل الاصغر وهى :

* التركيز على الفقراء النشطين اقتصادياً اصحاب المشروعات الصغيرة ومنخفضي الدخل .

* تقديم خدمات التمويل الأصغر، الإدخار، التأمين، الائتمان للذين لا يستطيعون الحصول على تمويل من البنوك التجارية .

* يهدف إلى تخفيف حدة الفقر ويساهم في زيادة الدخل .

* تقديم مبالغ مالية صغيرة .

* مدة السداد تكون قصيرة ومتوسطة .

* طلب ضمانات ميسرة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم لضمان السداد .

* بساطة وسهولة طلب القروض وإجراءات الصرف حيث يتم تصميمها بما يتلاءم مع ظروف المقترضين منخفضي الدخل .

* تقديم خدمات أخرى مثل التدريب والاستشارات الفنية لدعم المشروع وتعزيز مهارات المقترضين .

تعريف منظمة العمل الدولية للتمويل الاصغر:

جاء تعريف منظمة العمل الدولية للتمويل الأصغر ضمن إصدارها

(Introduction to microfinance in Affected Communities)

تحت عنوان ماهية التمويل الاصغر على النحو التالي :

التمويل الاصغر هو توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الاشخاص ذوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية ، وهو تيسير التمويل الاصغر كخدمات مصرفية للفقراء . [1]

لعلنا نلاحظ ان التعاريف و المفاهيم السابقة للتمويل الاصغر حيث إعتمدت معظمها على معياراً موحداً لتحديد الفئة المستهدفة من الفقراء حيث إعتمدت تعدد و تنوع الخدمات المالية مرتكزا اساسيا للتمويل الاصغر يستهدف غالبا الفقراء من لهم دخل منخفض على مستوى احتياجاتهم (المتجدده نسبيا) و ذلك دون إغفال لفئات أخرى قد تكون مهددة بالفقر ، شريطة ان تقوم به مؤسسات رسمية متخصصة و على اساس استثماري يراعي البعد الاجتماعي و ليس بالضرورة ان تكون بنوكا .

يلاحظ أن جميع التعريفات الأساسية ركزت أيضاً على الآتي :-

1 - التمويل الأصغر هو وسيلة لايجاد تمويل مقابل الفرص الاستثمارية للشرائح الطبيعية .

2- التمويل الأصغر ما هو الا استحداث آليات الإنتاج تسهم في الصناعات المتوسطة و الصغيرة .

3 - التمويل الأصغر ما هو إلا ايجاد لمنتجات رائده تدفع للشرائح الأقل تنمية واستثمار .

4 - التمويل الأصغر مصدر توفير سيولة للشرائح الضعيفه تدفعهم وتحفزهم نحو الانتاج وتحويلهم الى اداة انتاجية فعالة .

[1] نقلا عن وزارة الرعاية و التنمية الاجتماعية ورقة (جانب الطلب رؤيا إجتماعية) ورشة التمويل الأصغر ، قاعة الشهيد الزبير الدولية ، ديسمبر 2008م ، ص 12.

أهداف التمويل الأصغر :

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول النامية [1]ان التمويل الاصغر يمكن ان يكون اسلوبا فعالا في توفير التمويل للاستثمارات صغرة الحجم ، ان تكون وسيلة ناجحة لتوليد الدخول وتوفير فرص التشغيل الذاتي لافراد الاسر الفقيرة ، ومساعدتها علي الخروج من حلقة الفقر الي مرحلة الانتاج والاعتماد علي الذات ،هنالك حاجة ماسة الي خلق المزيد من فرص العمل ، سواءا من خلال الاستخدام الذاتي او الاستخدام من قبل الاخرين ، وهذه العملية ضرورية لمواجهة معدلات النمو السكاني التي يعيشها كثيرا من الدول النامية خاصة وان جهات الاستخدام التقليدية، المتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص و غير قادرين علي استيعاب الداخلين الي سوق العمل، لذا فان ايجاد قنوات استخدام جديدة من خلال دعم الافراد القادرين علي اقامة مشاريع ذاتية تسطتيع ان تستوعب بعض افراد العائلة واخرين غيرهم، مثل هذا الجهد يحتاج الي مبادرة جريئة من الموسسات المالية لتقديم تمويل من نوع خاص لتحقيق تلك الغاية، فهنالك جهد متواصل لنقل هذا الدور الي مؤسسات وساطة مالية متخصصة تعمل في ظروف اقتصادية مختلفة. علي الرغم من ان المحاولات الجادة للتخفيف[2] من حدة الفقر عن طريق التمويل الاصغر ، ولجؤ حكومات الدول في الاسراع بانشاء مؤسسات تمويل مشروعات صغري بصورة كبيرة في الاونة الاخيرة ولابراز دور التمويل الاصغر في هذا الشان يمكن تحديد اهم اهداف التمويل الاصغر والتي تتمثل في الاتي:

1- يهدف التمويل الاصغر الي تقوية[3] وتمكين الفئات السكانية الفقيرة الامر الذي يجعل منه فكرة جذابة وانه يوفر الامل للكثير من الفقراء لتحسين اوضاعهم من

(1). خالد محمد ابو عليقة، وأحمد الثوانيه، أثر المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في محافظة الطفيليه، المجلة المصرفه.للدراسات التجارية، جامعة المنصوره، كلية البنيات 2010م ، ص 31

(2)توماس ريتشير، نظرة أخرى على قصة التمويل الأصغر، تسلسل النمو الإنتماني في التاريخ الاقتصادي، معهد كاثيو، ورقة منشورة، مركز الحرية والرخاء العالمين، فبراير 2007م ، ص6 .

(3)توماس ريتشير، نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر، المرجع السابق، ص 7

خلال جهودهم الشخصية والواقع ان مانحي التمويل الاصغر يركزون علي مسألة الدخل ، اذ يرون ان زيادة الدخل تودي الي تخفيض نسب الفقر، ولكن في الحقيقة هنالك فرق بين زيادة الدخل وتقليل نسب الفقر، فليس من الضروري ان تؤدي زيادة الدخل الي تخفيف نسب الفقر. المهم هو كيف يتصرف الفقراء في الدخل الزائد، هل ينفقون علي اسرهم (مثل الغذاء، التعليم،الصحة) ام انهم يوجهونه الي اشباع حاجاتهم غير الضرورية لذا فان التركيز علي الدخل وحده ليس كافيا .

2 – يهدف التمويل [1]الاصغر الي توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها ، وبما ان العمل هو رأس المال الاساسي للفقراء، فان استدانة اكبر عدد ممكن من فرص التمويل المرتقبة، ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وانسيابه والعمل علي توسيعه بالاستخدام الذاتي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية .

3 – التمويل الاصغر يهدف علي لتحقيق نمو الاعمال الصغيرة وتنويع انشتطتها كما يهدف الي توفير الاموال من اجل الاستثمار في الاعمال الصغيرة ،ومن ثم الخروج بالاشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي بيد ان التجارب الحديثة والتاريخ الاقتصادي يشيران الي عدم واقعية تلك المعلومات، فمعظم الاشخاص سواء من الفقراء او غيرهم ليسو من اصحاب المشارع وبالتالي فان المنطق الكامن وراء التفكير في ان الائتمان الجماعي سوف يؤدي عموماً الي البدء في الاعمال القابلة للاستمرار انما هو منطق ضعيف اليوم كما كان علية الحال في الماضي، تعتمد بداية الاعمال في الدول المتقدمة بشكل كبير علي المدخرات ومصادر غير رسمية للاقراض، ولكن لم تلعب القروض متناهية الصغر دورا في تنمية الاعمال الصغيرة،

[1]توماس ديتشر، مرجع سابق ص 20.

فكثير من القروض متناهية الصغر انما تستخدم من أجل الاستهلاك عوضا عن الاستثمار، لذا يجب ان لايكون هنالك توقع من التمويل الاصغر علي انه يؤثر بشكل ملحوظ في النمو او تنمية الاعمال الناجحة. كما أن التمويل الأصغر يهدف الي الحد من الفقر، وذلك عن طريق مؤسسات التمويل الاصغر وهو الوصول الي الفقراء الذين ترفض المؤسسات المالية الرسمية التعامل معهم .

أهمية التمويل الأصغر :

يسود في معظم الدول النامية نظام مزدوج[1] للتمويل أحدهما هو النظام الرسمي الذي تحكمه القوانين واللوائح التي تنظم الحد الأعلى لسعر الفائدة، ويخدم هذا النظام شريحة معينة من العملاء الكبار تتسم بكبر حجم مدخراتها وكذلك القروض التي يحتاجون إليها ونظام أخرى غير رسمي وهو نظام لا يخضع لأي قوانين أو لوائح ويخدم هذا النظام الفئة المهمشة التي لا يمكنها التعامل مع مؤسسات النظام الرسمي كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى وتنحصر هذه الفئة المهمشة في الشريحة ذات الدخول المنخفضة أو المعدومة والتي تلجأ إلى أصحاب الأموال عند احتياجها للتمويل .

يعتبر التمويل القوة المحركة للمشروعات الصغيرة وكذلك القوة المحركة للنمو الاقتصادي المستدام وكذلك أحد المصادر الرئيسية لتوفير فرص العمالة وخلق بيئة صحية للتنافس وتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. وأن قيام مشروعات التمويل الأصغر تؤدي إلى استخدام الكفاءة المتاحة للمجتمع والتي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والإنتاجية والعمالة وعدالة توزيع الدخل. حيث لاحظت [2] لجنة الجوع المنبثقة عن الامم المتحدة أن توفير التمويل المناسب

---

[1]- د. عبد الرحيم مبارك هاشم، التمويل متناهي الصغر في مصر، دراسة تطبيقية لتجربة البنوك والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح، جامعة 6 اكتوبر، 2006 م، ص 157

[2]خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم، ادارة العملياتالمصرفية المحلية والدولية ، دار لنشر 2006 ، ص 27

للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي، كما يؤدي إلى التطوير المستدام للاقتصاد القومي .

لاحظت اللجنة أيضاً أن مؤسسات التمويل الرسمية في الدول النامية لا تأخذ في اعتبارها الدخول الممكن تحقيقها من مشروعات التمويل الأصغر التي يمتلكها الفقراء. وقد لاحظ الدكتور محمود يونس أحد الرواد الأوائل للتمويل الأصغر والذي أنشأ بنك جرامين في بنغلاديش أن الفقراء هم فقراء اليوم لأن مؤسسات التمويل الرسمية فشلت في تدعيمهم في الماضي .

فقد أصبح التمويل الأصغر توجيها دوليا [1] سائدا في العقدين المنصرمين من حيث درجة المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية وتم تضمينه في سياستها وبرامجها نظرا لاهميته ولأنه الأداة الأكثر قوة وفعالية في مكافحة الفقر وتحقيق الهدف الذي حددته قمة الأرض بالوصول إلى مائة مليون من أكثر الأسر فقرا في العالم وتخفيف حدة الفقر إلى 50 % بحلول العام 2015 م وذلك إسهاماً في بلوغ أهداف الألفية الثالثة وذلك تأكيدا لأهمية دور التمويل الأصغر كأحد أهم الآليات التي تحقق أهداف الألفية الثالثة المعنية بالتنمية الاجتماعية لمراجعة التحدي الملح والمتمثل في تحسين رفاهية اشد الناس عوزا في العالم عبر مؤسسات التمويل الأصغر والتي تحقق نتائج ملموسة في الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الأسر الفقيرة من خلال الاستفادة من الاستثمار التجاري الذي توفره القروض الصغيرة .

[1] د. عبد الرحيم مبارك هاشم، المرجع السابق، ص158

تشير الشواهد أن الملايين من [1]عملاء مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم إلى أن الحصول على خدمات التمويل الأصغر يمكن الفقراء من زيادة دخولهم الأسرية وبنا الأصول والممتلكات والتي تعفيهم من الالتزامات التي باتت تشكل حيز كبير من حياتهم اليومية حيث يدعم التمويل الأصغر الإنتاج والرعاية والصحة وكذلك يسمح للفقراء بالتخطيط لمستقبلهم وإرسال اكبر عدد من ابنائهم إلى المدارس ولفترات أطول.

يسمح التمويل الاصغر لعملائه بادارة تدفقاتهم النقدية لاستخدامها في الأولويات الأسرية والتي يرون بانها ذات أهمية في تحقيق الرفاهية لهم ولأسرهم وبهذا يكون التمويل الأصغر مدخلاً ائتمانياً تشاركياً. ويشكل الحصول على خدمات مالية مرنة وميسرة وأداء لتمكين الفقراء وإعدادهم لاتخاذ أسباب سبل العيش وبنا سبل تنجوهم من براثن الفقر بشكل مستدام .

مقارنة بغيره من الإجراءات التداخلية في مجال التنمية الاجتماعية، فإن التمويل الأصغر يعتبر فريدا في تقديم خدمات المنافع الاجتماعية بشكل مستمر ودائم وعلى نطاق واسع. فعلى مستوى العالم تقديم العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التي تهتم بحسن تنظيم خدمات المالية بشكل مستدام وبدون مساندة من الجهات المالية وهكذا فإن التمويل الأصغر يتيح المجال أمام حلقة ذات الدفع من الاستدامة والنمو الهائل من خلال ماله من أثر قوي على حياة الفقراء .

لأصغر حتى تتوفر للاسر النامية أساليب تتصف بالاستدامة المالية يمكنها من سد النقص في فجوة العرض ومساعدة الخدمات المالية اكبر من القدرات المتاحة للحكومات والمانحين الأمر الذي يحتاج إلى رأس مال يقوم على أسس شبه تجارية

---

[1]د. عبد الرحيم مبارك هاشم، التمويل متناهي الصغر في مصر، دراسة تطبيقية لتجربة البنوك والمنظمات التي لا 1تهدف إلى الربح، جامعة 6 اكتوبر، 2006ص 159

وبالتالي يزداد الاهتمام بضرورة إيجاد مؤسسات مالية قادرة على توفير خدمات مالية تكون قادرة على تعبئة المدخرات والموارد محليا أو من خلال الودائع والاقتراض من البنوك المحلية لتقديم القروض. الأمر الذي يحتاج بدوره إلى توافر الاستدامة المالية والتي تعتبر أهم أهداف التمويل الأصغر وكذلك توفير مناهج للنظم المالية المتعلقة بالتمويل الأصغر تكون ملائمة لظروف كل دولة وأن تكون جزءا مكملا للنظام المالي الرسمي، ولا يمكن تحقيق الاستدامة المالية وتقديم الخدمات المالية للفقراء إلا من خلال تنمية النظام المالي الرسمي .

تأتي أهمية التمويل الأصغر الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية في الآتي :

* تقديم الخدمات المالية (الائتمان–الادخار[1] – التأمين – التحويلات – التسويق والتدريب)

* القضاء على ظاهرة الفقر عن طريق زيادة الدخل عبر تمويل المشروعات الصغيرة.

* تحقيق الرفاهية الاجتماعية بواسطة تلبية الحاجات الأساسية التي تحقق من خلال تلبية الاحتياجات المادية لأصحاب الدخل المحدود .

* تحسين نتائج الرعاية الصحية للمرأة والطفل حيث يشكل المرض على وجه العموم أشد أنواع الأزمات بالنسبة للأسر الفقيرة حيث أن حدوث المرض وحالات الوفاة أحد أهم استنزاف الدخول والمدخرات كما أنه قد يؤدي إلى الاستدانة وبيع الممتلكات ويعتبر عملاء التمويل الأصغر أفضل حالا بسبب زيادة دخولهم واستقرار أحوالهم المعيشية .

[1] د. عبد الرحيم مبارك هاشم، المرجع السابق، ص 160.

* يتيح التمويل الأصغر للفقراء الأفكار الجديدة في الإنتاج بعد حصولهم على التمويل المطلوب .

* يعمل التمويل الاصغر على رفع القدرات للمستفيدين والتي تساعد على الابتكار والإبداع وإنشاء المشروعات الصغيرة الخاصة الشيء الذي يجعلهم مؤهلين لإدارة هذه المشروعات بطريقة حديثة تساعد في خلق تراكم رأسمالي كبير وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية . [1]

* ينشط التمويل الاصغر قطاعات كبيرة مثل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ويساعد في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة التي تستفيد من مدجلات التمويل الأصغر

* يساعد التمويل الأصغر في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال الموارد البشرية والمتمثلة في شريحة الفقراء .

* يساعد التمويل الأصغر في تخفيف معدلات البطالة بأنواعها المختلفة وذلك من خلال إتاحة فرص التشغيل الذاتي لأصحاب المشروعات وللعاملين الذين يمكن أن يعملوا في هذه المشروعات .

* يعمل التمويل الأصغر على ربط المستفيدين بالبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر مما يساعد على زيادة ثقافة المستفيد بالتعامل مع المؤسسات المالية .

* يعمل التمويل الأصغر على الاستدامة المالية وذلك من خلال دوران سرعة القروض بالنسبة للمشروعات الصغيرة .

* يساعد التمويل الأصغر على دمج الفقراء في المجتمع وردم الهوة بين الفقراء والأغنياء .

---

[1] عبيدة سعيد اسماعيل، ورقة بعنوان، أدبيات التمول الأصغر، عرض ونقد جامعة الملك عبد العزيز، مركز الابحاث الاقتصادي الاسلامي، 2000 م، ص9.

الفصل الثالث

سياسة التمويل الأصغر في السودان

المبحث الأول: الفقر في السودان

المبحث الثاني : التمويل الأصغر في السودان

المبحث الأول

الفقر في السودان

السودان من اكبر الاقطار في افريقيا وبسبب كبر حجمه فإن البلاد تغطيهاعدد من المناطق المناخية ،لقد انعكس هذا التنوع الجغرافي ايضاً علي سكانه،ونتيجة لذلك فإن البلاد متعددة الثقافات،الاعراق،اللغات والاديان،ويقدر عدد السكان بحوالي 32 مليون نسمه،الغالبية العظمة منهم (حوالي 70% وفقاً لتعداد السكان عام 1993) يعيشون في المناطق الريفية ، ولو ان ذلك يمكن ان يكون قد تغير بسبب الهجرة الكبيرة من الريف الي الحضر في السنوات الاخيرة، بالرغم من ذلك فإنه من غير المحتمل ان يكون ذلك قد اثر علي الطبيعة الريفية الغامرة للسكان، ان البلاد متناثرة السكان بسبب حجمها بالمقارنة مع عدد سكانها بالاضافة الي ذلك فإن حالة الطقس التي تغلب عليها الطبيعة الجافة والتي يصعب التنبؤ بها وقد اثرت علي اجزاء واسعة من البلاد وجعلها عرضه لنوباتمن الجفاف الشديد والفيضانات الكبير ، ان الغالبية العظمى من السكان الفقراء بمتوسط دخل فرد اقل من 400 دولار في السنة، ولو ان هذا المستوى المنخفض للدخل لا يعكس التباين الكبير بين الاقاليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [1]

تعريف الفقر فى السودان "الذى لا يملك مال ولا كسب أو ما يملكه لا يكفى حاجته". ويعتبر هذا التعريف أوسع وأشمل حيث يشمل من يعوله الفرد بحسب ما يليق به فى بيئته ومجتمعه، ويشمل الضرورات، والجوانب العقائدية ديوان الزكاة في السودان يعرف الفقراء بأنهم من تنطبق عليهم واحد أو أكثر من المؤشرات التالية: [2]

– ألا يكون للأسرة دخل ولا قدرة على العمل.

---

[1]نصر الدين فضل المولى محمد (2013 م)، الفقر تعريفاته حدوده وقياسه الأساس النظري للحصر الشامل، معهد علوم الزكاه ص13.

(2)برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الصغر ص13.

- دخل الأسرة أقل من 120 جنيه سوداني وليس لها دخل آخر.

- رب الأسرة عاطل للعجز أو المرض أو لعدم وجود العمل.

- الأسرة الموبوءة بالأمراض المكلفة مالي ويعمل رب الأسرة بأجر.

- رب الأسرة الذي يملك أصول وليس له مال ليستثمرها.

- أصحاب الأعمال الأخرى لا ينتجون كفايتهم ولا يملكون دخل آخر.

- متوسط دخل الفرد أقل من 114 جنيه سوداني في الشهر، ولا يتلقى إعانات أو معاش.

هناك اختلافات وتضارب حول إحصائيات الفقر في السودان لذلك سوف يتم عرض ملامح الفقر في السودان من ناحيه كيفيه وذلك عبر رصد العديد من الظواهر التي يكثر تواجدها عندما يعاني مجتمع ما من ظاهرة الفقر .

وتتمثل هذه الظواهر في الاتي :

التزايد في معدلات الهجرة والنزوح من الريف الى الحضروالذي يؤدي بدوره الى ظاهرة التضخم الحضري وإحاطة المدن بأحزمة من السكن العشوائي. من المظاهرالاخري معاناة أعداد كبيرة من السكان من نقص الغذاء أو سؤ التغذية ونقص الوزن لدي الطفال ،ووجود الاوبئة والامراض المستوطنة والعجز عن توفير الدواء والعلاج ، كما يؤدي ايضا لتفشي ظاهرة الامية والتسرب من مواصلة الدراسة في مراحلها الاولية، وظهور التمرد علي النظام السياسي والنزاعات والحروب الاهلية و ظاهرة التسول والتشرد بين الطفال والمسنين. بالاضافه لانتشار ظاهرة الفساد الخلقي وتفشي الجريمة والتفكك السري والعزوف عن الزواج

لابد من الاشارة هنا إلي أن مظاهر الفقر المشار إليها أعلاه ترجع للعديد من الاسباب اقتصادية، سياسية مناخيه وثقافية ولعل الاسباب الاقتصادية والسياسية لها الدور الاكبر في التسبب في الفقر في السودان .

أسباب الفقر في السودان :

هنالك مجموعة من الأسباب ساعدت على تفشي ظاهرة الفقر وهي مجموعة من العوامل منها العامل الداخلي أو الذاتي [1] ، وتشمل الظروف والملابسات التي تؤدي إلى تردي الأوضاع للأفراد أو الجماعات ودفعهم إلى دائرة الفقر. أو بصورة أخرى هذا يعني أن بعض ميسوري الحال يجدون أنفسهم فقراء كما أن بعض الفقراء يزداد حالهم سوء فأصبحوا الأقل فقراً ويمكن

تلخيص العوامل الخارجية في النقاط التالية :-

1- **عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الريف والحضر:** يعتبر من الأسباب الأساسية للفقر في السودان لأن الغالبية العظمى من أهل الريف فقراء فقر مدقع فهذا دليل على الاتساق التام مع دعاوي التنمية غير المتوازنة وتهميش الريف والتحيز الحضري وأغلبية سكان الريف لا يملكون أرضا أو يزرعون في أراض مهمشة لأن الأراضي كانت ملكا لكبار التجار فقط والأغنياء من المزارعين وقد أدى هذا الوضع إلى عملية التباين في الدخل وتعميق الاستغلال لصغار المزارعين وبالتالي زيادة الفقر وقد أصبح كبار المزارعين يعملون بأجور زهيدة ولكن الريع للمدن نتيجة لهذا التهميش والاستغلال كما أن فرص التمويل محدودة جدا وتكاد تكون معدومة لأنهم

[1]محمد الجوهري، علم وقضايا التنمية في العالم الثالث، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة 1987 ، ص98.

لا يملكون ضمانات القروض ولا يوجد اهتمام كافي بتقديم تمويل للمشاريع المدرة للدخل والإهمال الكامل لمشاريع التنمية الريفية من المسئولين وإعطاء الأولية

للمشاريع في المدن وكذلك المساواة في فرص الحصول على الأرض والتمويل ويعني ذلك تركيز الخدمات والاستثمار في المدن وإهمال المناطق الريفية وبخاصة المناطق النائية أو المعزولة الأمر الذي يؤدي إلى أن تظل هذه المناطق تعيش في فقر شديد ومدقع .

2- ضعف البرامج الإنمائية خلال العهود التي تلت استقلال السودان : نجد هناك اتفاق عام أن التنمية التي انتهجتها الدولة منذ الاستقلال أو خلال العقود الأربع الماضية أتت بنتائج عكسية حيث أدت إلى عرقلة النمو الاقتصادي بدلا من تيسيره ونتيجة ذلك تشويه هيكل الأسعار والحد من الكفاءة وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد المادية والمالية والبشرية مما أدى إلى عجز متزايد في الموازنات الداخلية والخارجية. وأدت الاستدانة من النظام المصرفي إلى ارتفاع معدلات التضخم وما يترتب على ذلك من تراجع في الاستثمارات الوطنية والأجنبية بل هروب كبير لرؤوس الأموال وهجرة الكفاءات الوطنية .

3- برامج التكيف الهيكلي : رغم الاصلاحات الاقتصادية الهامة التي طبقت خلال السنوات الأخيرة إلا أنها لم تساعد كثيرا في الحد من الفقر كما هو متوقع في مثل هذه الحالات التي استدعت الخفض النسبي للنفقات العامة على معظم الخدمات الأساسية بما في ذلك إلغاء الدعم مما أدى إلى تصاعد أسعار الخدمات والسلع بالنسبة للطبقات الضعيفة وهذا في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة وانخفضت فيه الأجور الحقيقية مما أدى إلى الفقر أو تآكل قدرات الشرائح الفقيرة .

4- الحصار الاقتصادي والسياسي : الذي ضرب على السودان خلال عقد التسعينات فقد حرم البلاد من موارد مالية ضخمة كان يمكن استغلالها لدعم البرامج والمشروعات التنموية وبالتالي زيادة الدخول وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. وكمثال لذلك فقد أوقف الاتحاد الأوربي لأسباب سياسية التعاون مع السودان وترتب على ذلك تجميد حقوق ومستحقات السودان في اطار اتفاقية لومي الثانية والثالثة والرابعة والتي قدرت بحوالي 422 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك فان السعي الجاد لطرد السودان من صندوق النقد الدولي قد أثر سلبا على مقدرة السودان في استقطاب الموارد الأجنبية لأغراض التنمية . [1]

5 – تدهور رأس المال الطبيعي : المتمثل في الأراضي وموارد المياه والغابات بفعل عوامل الجفاف والتصحر وتعرية التربة والفيضانات التي بدورها أدت إلى فقر السكان واضرار أعداد كبيرة منهم إلى النزوح نحو المدن وانتشار البطالة والتزاحم حول الأنشطة الهامشية ذات العوائد والدخول المتدنية والسكن العشوائي وتدهور صحة البيئة الأمر الذي عمل على إعادة توليد الفقر وتزايد حدته واتساع نطاقه .

6 – تراكم الديون الخارجية : وتزايد أعبائها بسبب الفوائد التعاقدية والفوائد التأخيرية الأمر الذي جعل السودان لم يسدد الديون وتوقف القروض خلال النصف الثاني من الثمانينات وطوال التسعينات مما جعل البلاد تدفع لخدمة الديون أكثر مما تلقى من عون أو مساعدات وتزامن ذلك مع تراجع أسعار صادرات السودان من المواد الأولية مما أدى إلى تدهور بعض البنيات الأساسية وتدهور الإنتاج في كثير من المشروعات الرئيسية .

[1] مصطفى زكريا: تجربة السودان في محاربة الفقر المرجع السابق ص 9.

7 – تدهور شروط التبادل التجاري : للمواد الخام الأولية وهذه المواد الأولية تشكل معظم صادرات السودان مما أدى إلى اتساع الفجوة في مستويات المعيشة بين الدول الصناعية والدول النامية ومن بينها السودان .

8 – استمرار الحرب الأهلية : وبخاصة في جنوب السودان والتي امتدت منذ الاستقلال وإلى وقت قريب باستثناء للفترة 1972 – 2005 م من أهم الأسباب الرئيسية في توسيع نطاق الفقر من حيث الحجم ومن حيث الشدة وبالإضافة إلى ان الحرب لها تكاليف مادية ومالية وبشرية. أدى ذلك إلى تخصيص جزء كبير من هذه الموارد المحدودة بعيداً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن الحرب أثرت في توسيع الاستثمار الوطني إضافة إلى الاستثمار الأجنبي .

9 – الاستبعاد من الصحة والتعليم : يعاني السودان من عدم التوازن كسائر دول العالم الثالث من تدني وقصور في الخدمات الصحية والتعليمية ونقص هذه الخدمات مجتمعة تسمى نقص في البنية التحتية كالمواصلات والاتصالات، حيث نجد الفقر يرتبط ارتباط وثيق بالتعليم والصحة، لأن الصحة الجيدة تعني القدرة على العمل بما أن الفقراء يؤدون أعمالاً تتطلب مجهود عضلي وبدني قوي وبما أن الدخل هو مصدر الحياة فإن المرض بالنسبة لهم يعني الحرمان من الدخل وزيادة الفقر .

10 – استمرار الفقر نفسه : هو استمرار لفقر قدرات الفقراء، والفقراء لا حيلة لهم على الإطلاق لأنهم يفتقرون إلى كل أو معظم أشكال رأس المال وبخاصة رأس المال البشري المتمثل في المعارف والخبرات والمهارات للأفراد ورأس المال النقدي الذي يستخدم في الاستهلاك كما في الاستثمار فضلا عن رأس المال المادي المتمثل مثلاً في امتلاك الأصول وإن الفقراء عادة من المهمشين بحيث لا يمثلون مجموعات ضغط فعالة وتسيطر عليهم حكومات تفتقر إلى الشفافية والمسألة وغير قادرة على توجيه النمو لمصلحتهم بل تتراكم الثروات في أيدي قلة .

11- الفساد السياسي وسوء الإدارة : من الملاحظ أن الفقر يعد سمه بارزة ومميزة في كثير من دول العالم وبخاصة دول العالم الثالث ويتناقص ذلك مع وجود جماعات غنية تعيش في ظروف معيشية متيسرة لذلك جهد كثير من الفقراء يذهب إلى جيوب الأغنياء من السياسين والممولين والتنفيذيين خصوصاً المكلفين بتوزيع الموارد الغذائية أو السلع التموينية للأقل دخلا. كذلك سوء التنظيم الإداري يعرقل أداء المؤسسات الرسمية ويفتح الباب أمام انتشار المفاضلة والمحسوبية في ظروف تتعطل فيها القوانين التي تنظم العمل في مؤسسات الدولة الرسمية. كما أن شروط التجارة الداخلية كانت في الغالب لمصلحة سكان المدن على حساب الريف وبالإضافة للانجياز وتركيز الخدمات والاستثمار في المدن وإهمال المناطق الريفية خاصة النائية والمعزولة مما يؤدي إلى العيش في فقر حاد [1]

12- الزيادة في عدد السكان وانتشار البطالة : شهد السودان في الفترة الأخيرة زيادة هائلة في عدد السكان من ناحية وتزايد عدد سكان المدن وخاصة الخرطوم من ناحية أخرى مما أدى إلى زيادة الضغط على الخدمات المختلفة مثل الصحة والتعليم والمياه وغيرها وبالتالي إلى نقص حاد في الخدمات الصحية والتعليمية وتردي خدمات المواصلات والاتصالات وذلك بسبب النمو السكاني [2]وبسبب تلك الزيادة لا يجد غالبية السكان ما يسد الرمق بسبب انخفاض مستويات المعيشة لذلك يسعى السودان إلى إعادة تنظيم الأسرة بإتباع سياسات الحد من زيادة عدد المواليد وتحسين خدمات رعاية الأمومة والطفولة. إلا أن الجهل والمرض والفقر لا يساعد الأميين على اتباع السياسات التي عادة ما تشرف عليها منظمات الأمم المتحدة كاليونيسيف والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة [3] كما يعاني معظم السكان من البطالة والعاملون أيضا أجورهم متدنية لا تفئ بثلث احتياجاتهم الأساسية، نسبة لانتشار البطالة

---

[1] د. علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت ، 1996 ، ص 160

[2] تقرير الامم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير عن التنمية ، 1992 ، ص 7

[3] نفس المصدر السابق، ص 45

يضطر الفقراء العمل في ظروف غير ملائمة ولساعات طويلة حيث أن عملهم يتطلب مجهود بدني كبير مما يعرض صحتهم للخطر مما يزيد فقرهم .

13- العادات الضارة : يتسبب الجهل المتفشي في معظم الدول المتخلفة في إشاعة أنماط عديدة من الأنماط الاجتماعية والاستهلاكية التي تقف حجر عثرة أمام محاولات التنمية والتغير الاجتماعي ويتعذر حصر تلك العادات الاجتماعية بسبب اختلافها باختلاف المجتمعات النامية سواء في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وتكفي الإشارة إلى الظواهر كتعاطي المخدرات ودفع الأولاد إلى سوق العمل مما يعرضهم للتسرب من المدرسة بسبب عدم الإيفاء بمتطلبات المدارس نتيجة للفقر الذي يعيشون فيه مما يؤدي للتشرد أو امتهان التسول أو السقوط في هاوية الفساد والرذيلة . [1]

تشخيص الفقر في السودان:

من أهم صور الفقر في السودان تزايد معدلات الهجرة والنزوح من الريف الي المدن حيث مثلت الهجرة ضغطاً علي الموارد المحدودة في المناطق التي لا تتوفر فيها البنية التحتية الضرورية لإستيعاب هذه الهجرة وربما تشترك كل مدن السودان في ذلك بدرجات متفاوتة. تفشي ظاهرة التشرد (أطفال الشوارع) والتسول وتزايد النزاعات والحروب الأهلية والنهب المسلح. وتفشي ظاهرة الفساد المالي (إختلاس، سرقة، تزوير، تزييف، خيانة الأمانة، الغش) والأخلاقي (زنا، تزايد اللقطاء، ومجهولي الأبوين)، والاجتماعي (تفكك الأسر وإنتشار حالات الطلاق، وزيادة نسبة العنوسة من الجنسين والعزوف عن الزواج). وتفشي الأمراض المزمنة والأوبئة والعجز عن توفير الدواء. وإنتشار الجريمة بأنواعها المختلفة. وإنتشار ظاهرة الدجل والشعوذة والاحتيال والنصب باسم الدين. وإنتشار ظاهرة التسرب من الدراسة وما يترت عليه من تفشي الأمية والجهل.

[1] محمود منسي - عمل الأم والسلوك الاجتماعي للأبناء - مجلد العلوم الاجتماعية - المجلد السادس عشر العدد الرابع – الكويت ، 1988 م

1 – الإستراتيجية القومية الشاملة 1992–2002

وهي محاولة لحداث تغييرات إيجابية من خلال عملية التخطيط. وقد نادت بالتعاون بين الحكومة والافراد والمواطنين والمجتمع من أجل توسيع ونشر التنمية، وقد اعتبرت الشعب كهدف للتنمية، والمواطن خلية للمجتمع. وقد نصت الاستراتيجية صراحة على تخفيف الفقر في أهدافها وأولوياتها وتطبيقها. وتضمنت أهداف الاستراتيجية : [1]

أ. محاربة الفقر.

ب.تطوير وترويج التكافل في المجتمع.

ج. إعادة توزيع الثروة.

د. تطوير التشغيل المنتج .

هـ. مضاعفة إيرادات الزكاة والاوقاف والصناديق المساعدة الاخرى بحوالي 20 ضعفا و توزيعها على الفقراء .

وقد نادت الستراتيجية بتكوين آلية للتنسيق بين مبادرات المؤسسات والوكالات الحكومية وصناديق الدعم الاجتماعي وغيرها من المؤسسات التي تتعامل في التكافل ومكافحة الفقر.

وتضمنت الأولويات التي وضعت بالإستراتيجية: تقييم مدى الفقر، تكوين قاعدة بيانات، انشاء بنك التكافل، وإنشاء وحدات سكنية قليلة التكلفة .

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل مرجع سابق ص5 / برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر ص 13

وقد عملت عدة مؤسسات قومية في عملية تطبيق الإستراتجية مثل صندوق التكافل، وصندوق الضمان الإجتماعي وديوان الزكاة، وصندوق المعاشات وصندوق دعم الطلاب .

2- البرنامج القومي للإنقاذ الإقتصادي :

الأهداف الرئيسية للبرنامج تضمنت ما يلي :

أ. تقوية الإقتصاد السوداني .

ب.زيادة الإنتاج والإنتاجية .

ج. حماية المجموعات الضعيفة من الأثار السالبة للبرنامج

د. تشجيع القطاع الخاص ليلعب دورا أكثر فاعلية في الإقتصاد .

ولتحقيق تلك الأهداف اتبعت عدة وسائل :

أ. يجب إعطاء مزيد من التركيز على القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد

ب.ادخال نظام ضمان اجتماعي شامل لرعاية الشرائح الفقيرة عن طريق تخفيف حدة التكاليف العالية الناتجة عن البرنامج .

ج. تشجيع الصادر من خلال تحرير الأسعار .

د. تحريك الموارد الداخلية والخارجية .

هـ. تخلي الحكومة عن الإحتكار في القطاعات الإقتصادية .

و. عدم التحكم الحكومي في الأسعار والأرباح .

إن إدخال ديوان الزكاة وصندوق الضمان الجتماعي في عام 1990 م كانا علامة بارزة لبداية للمشاركة الحكومية الفعالة في توسع الدعم المالي للفقراء في شكل منح، وقرض حسن وتمويل المشروعات .

3 – المشروع القومي لتحريك التكافل والإنتاج :

انشئ هذا المشروع في عام 1999 م كآلية لتخفيف الفقر وتقوية الضمان الإجتماعي بين الشعب السوداني لمواجهة الصعوبات الإقتصادية .

يهدف المشروع إلى :

أ. إعلاء قيم المشاركة والإعتماد على الذات والتكافل .

ب. التحريك الإجتماعي الشامل لتخفيف الفقر عن 2 مليون أسرة خلال 4 سنوات.

ج. تشجبع الصناعات الصغيرة الملائمة .

د. تشجيع توسيع فرص عمل المرأة .

هـ. دعم العمال وذوي الدخل المحدود من خلال أدوات و وسائل غير تقليدية .

4 – مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية : [1]

انشئ البنك في عام 1995 م كواحد من الاليات لمكافحة الفقر على المستويين المحلي والقومي. يقدم البنك التمويل لصغار المنتجين والأسر الفقيرة باستخدام إجراءات تمويل مبسطة لإنشاء أنشطة مدرة للدخل. إضافة إلى ذلك يدعم البنك الخدمات الإجتماعية في المجتمعات الفقيرة. مصادر تمويل البنك هي رأسماله

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص14.

العامل والسقف الإئتماني والتحويلات الحكومية و 17.5% من الإيرادات الصافية للزكاة .

أهداف البنك :

أ. المساعدة في تحقيق هدف الدولة والمجتمع في تسهيل تخفيف حدة الفقر بين الشرائح الفقيرة عن طريق استفادتهم من الفرص لتحقيق العائد من خلال تمويل المشروعات التي تناسبهم .

ب. تنمية الوعي الإدخاري بين الشرائح الفقيرة وتجميع تلك المدخرات واستثمارها في مشروعات التنمية الإجتماعية لتوسيع مفهوم المشاركة والمسؤولية المشتركة

ج. اجراء كل المعاملات المصرفية والإستثمار والمعاملات التجارية والمالية والإسهام في القطاعات الصناعية و الزراعية إضافة إلى المشروعات الإقتصادية والإجتماعية داخليا وخارجيا .

د. تطوير وتعضيد مفهوم البنك الإسلامي الشامل وإبراز النموذج الرائد لمفهوم البنك الإجتماعي .

هـ. تحريك موارد المجتمع عن طريق توجيهها نحو الأنشطة التي تقوي التنمية المستدامة في إطار الإقتصاد الولائي مع عناية خاصة لمسائل التنمية بالولايات

5 – صندوق / ديوان الزكاة : [1]

إن صندوق الزكاة والذي غير اسمه إلى ديوان الزكاة قد انشئ أساسا لإعادة هيكلة وصياغة الطريقة التي تجبى وتصرف بها الزكاة كواحدة من المبادئ الإسلامية .

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 16

أهداف الديوان :

أ. بالإضافة إلى جباية وتصريف الزكاة يقوم الديوان بتكوين قاعدة بيانات عن الزكاة ولتقوية روح التعاون بين دافعي الزكاة ومستحقيها .

ب.يجب على الدولة جباية وتصريف الزكاة .

ج. تعيين عاملي جباية ذوي كفاءة عالية والقيام بتدريبهم على التقنية والنزاهة .

د. انشاء فرع للديوان بكل ولاية كل ما كان ذلك ممكنا .

هـ. تقديم المساعدات الفنية والمالية للأسر المنتجة، وكذلك وسائل الإنتاج لمكافحة الفقر .

و. توفير المعلومات واجراء البحوث لإنشاء بنك للمعلومات .

6- مؤسسة التنمية الإجتماعية :

أكدت الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002 م) على مكافحة الفقر على المستويين الولائي والإتحادي. استجابت ولاية الخرطوم لهذه المهمة عن طريق ابتكار برامج لمكافحة الفقر، وأحد تلك البرامج هو انشاء مؤسسة التنمية الإجتماعية في عام 1997 م . وقد ربطت المؤسسة مع تخطيط وتطبيق برامج مكافحة الفقر بصورة لصيقة على امتداد ولاية الخرطوم .

تركز المؤسسة على أربع نقاط رئيسية تتضمن: تخفيف حدة فقر الدخول، نشر روح التضامن والتعاون بين الأعضاء ، توفير التأمين الصحي ليغطي الأسر الفقيرة ، والتنسيق بين جميع برامج مكافحة الفقر .

ولتحقيق أهدافها، اتبعت المؤسسة عدة وسائل منها : [1]

أ. توفير التمويل الأصغر للفقراء لإجراء أعمالهم .

ب.تنمية القدرة والمهارات للأسر الفقيرة .

ج. تنسيق الجهود العامة لمكافحة الفقر .

د. ملاحقة الدول المانحة والمنظمات الطوعية للمشاركة في برامج مكافحة الفقر.

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص17

المبحث الثاني

التمويل الأصغر في السودان

مفهوم التمويل الأصغر في السودان :

لتبنى المجتمع المحلي إطار عام لتطوير صناعة التمويل الأصغر بالسودان لابد له من فهم مشترك و بالتالي يصبح من الأهمية بمكان تحديد مفهوم موسع للتمويل الأصغر ، ليصبح مفهوماً وطنياً تتبناه كل فئات المجتمع و تعمل على أساسه و هو كالأتي (إدماج الفقراء في النظام المالي الرسمي من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية بالقدر الذي يساعدهم في الإنتاج لتحسين مستوياتهم المعيشية و تحقيقاً للعدالة الإجتماعية ، وذلك تداول للثروة و تحويل رؤوس الأموال و إعادة تداولها في الإقتصاد الوطني) . [1]

التمويل الأصغر هو حركة مجتمعية في مناهضة الفقر يقودها المجتمع و تتبناها مؤسسات متخصصة تساندها الدولة تقوم على مناهج الصيرفة الاجتماعية في تقديم خدمة متكاملة مع الخدمات المالية و غير المالية المنتظمة و المستمدة للمبادرين و الممارسين من الفقر بهدف إدخالهم دائرة الإنتاج لتحقيق التغيير الإقتصادي و تحسين مستوياتهم المعيشية . [2]

---

[1] وزارة الرعاية و الشؤون الاجتماعية ، ورقة (جانب الطلب رؤيا إجتماعية) ورشة التمويل الأصغر ، قاعة الشهيد الزبير الدولية ، ديسمبر 2008 ، ص2.

[2] وزارة الرعاية و الشؤون الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص3.

تعريف بنك السودان المركزي للتمويل الاصغر: [1]

صاغ بنك السودان المركزي تعريفات التمويل و مكوناتة ، بيد أن كل التعريفات تعددت مفرداتها الا انها اجتمعت على ان التمويل الاصغر هو ذلك التمويل الذي يقدم الى الشرائح الفقيرة الناشطة إقتصادياً القادرة على الانتاج و لا يتعدى مداه عامين كما

أن الحد الاقصى للتمويل الأصغر عشرة الف جنيهاً سودانياً في بداية عهد التمويل في عام 2007 و حالياً وصل الحد الأقصى للتمويل الأصغر مائة الف جنيه و يمكن صياغة التعريفات فيما يلي :

* التمويل الأصغر هو التمويل الذي يستهدف الفئات الفقيرة القادرة على الإنتاج .

* هو وسيلة لتمليك وسائل الإنتاج لصغار المنتجين و الحرفيين .

* التمويل الاصغر هو كل تمويل لا يتعدى مبلغ عشرة الف جنية .

عملاء التمويل الاصغر : [2]

هم الفقراء النشيطين إقتصادياً (غير المعوزين) و الفقراء المهمشين الذين يعملون في وظائف متدنية الإجور ، المستبعدين من النظام المالي .

الشرائح المستهدفة من التمويل الأصغر :

يستهدف التمويل الاصغر الشرائح ذوي الدخل المنخفض في المجتمع الغير قادرة على العمل و التي ينقصها التمويل لخلق مشروعات صغيرة تتناسب مع قدراتهم ، و توفر لهم وسيلة كريمة لكسب العيش مثل المزارعيين ، صغار المنتجين ، المهنيين ، الخريجيين ، المرأه ، الطلاب و أرباب المعاشات سوءاً أكانو افراداً أو في شكل

[1]هجو احمد علي ، دور التمويل الاصغر في تحقيق التمنية الاجتماعية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، الخرطوم ، 2009 ، ص17.

(2)مرجع سابق ، ص 3.

جمعيات و قد إستطاعت البنوك المانحة للتمويل الاصغر من خلال إستهداف هذة الشرائح تغطية المجالات و المشروعات المختلفة ذات الارتباط الوثيق ، هادفاً بذلك محاربة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة من خلال الدعم في شكل تمويلات ميسرة بشروط تقليدية. [1]

مصادر التمويل الاصغر :

تتمثل أهم مصادر التمويل الاصغر في الاتي :

أولاً : المؤسسات المصرفية (السوق الرسمي) :

هناك 23 بنكاً يعملون على مستوى القطر تمشياً مع إستراتيجية حكومة السودان الحالية والمسار الدولي، فإن النظام المصرفي (باعتباره نوعاً مناسباً من مؤسسات تقديم التمويل الأصغر) يتكون من بنوك متخصصة وتجارية مملوكة للقطاع الخاص والقطاع العام

معظم البنوك السودانية بدأت تقديم خدمات التمويل الأصغر في تسعينات القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت أخذت تتوسع في عملياتها لتغطية اقاليم وقطاعات انتاجية متنوعة.

اتساقاً مع شروط ونظم سياسات بنك السودان المركزي وذلك بتخصيص نسبة 12% من سقوف تمويل البنوك السنوية ، فإن على كل بنك توجية هذه النسبة على لأعمال حرفية، ومهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة . [2]

---

[1]مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية ، معلومات أساسية ، اكتوبر 2009 م ، ص3.

(2)رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر في السودان ، ص23 ، نشر منظمة يونيكزنز للإستثمارات المحدودة ، محمد خيري فقيري ، يوليو 2006م.

و تشمل بنوك التنمية المملوكة للدولة ، البنوك التنموية الخاصة ، بنوك الادخار ، البنوك التجارية و الوسطى ، وبنوك إدخار البريد .

وهناك عدد من مصادر التمويل التي تتاح للمشروعات الصغيرة ، تعتمد هذه المصادر على إسلوب استخدام الاصول وهي البنوك التجارية والمتخصصة ، تعتبر البنوك التجارية المصدر الاساسي لتمويل المشروعات الصغيرة ، و تقديم القروض اللازمة لها لمجابهة احتياجاتها التمويلية حتى انه يوجد بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المشروعات ، وحتى البنوك الاخرى يوجد بها فروع متخصصة لهذا الغرض . وتقدم البنوك قروضا صغيرة لمدة زمنية قصيرة لضمان موجودات المشروع او بناءً على سمعة مالك المشروع و مصداقيتة و القرارات التي يتخذها وما حققته من نجاح ، وتستهدف قطاعات معينة كالتنمية الاجتماعية والزراعية والثروة الحيوانية ، والتنمية الصناعة أو مجموعات محددة كالزراع ،و هناك 20 بنكاً سودانياً يقدمون خدمات التمويل الأصغر في الوقت الحالي . معظم هذه البنوك ركزت على تقديم هذه الخدمات في ولاية الخرطوم ، إذ ان الولاية لديها البنية التحتية المناسبة والمتاحة بسهولة والمتطورة مقارنة بالاقاليم السودانية الاخرى، اضافة الى لكون الولاية هي عاصمة السودان ، ومركزة التجاري المالي. [1]

ثانياً : المؤسسات غير المصرفية (السوق غير الرسمي) :

ومع انتشار الفقر ظهرت مؤسسات غير رسمية وغير بنكية تعمل على توفير القروض الصغيرة باسعار اقل من اسعار البنوك ، وهي ما يطلق عليها مؤسسات التمويل الصغيره ومن امثلتها الصناديق الاجتماعية ، مؤسسات التنمية الاجتماعية ، منظمات المجتمع المدني التي تعمل كمؤسسات توسط مالي ، المنظمات الاجنبية (عون اجنبي) وكالات الامم المتحدة.

[1]مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية ، معلومات أساسية ، اكتوبر 2009 م ، ص4.

وتشمل كذلك التجار (المرابحون في بعض الدول) ملاك الاراضي ، معظم مجموعات العون الذاتي ، الصناديق (مكان العمل ، مكان السكن)

الصناديق الاجتماعية:

هناك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان توفر الدعم للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض وتشمل النساء، وكبار السن، والطلاب والخريجين والمعاشيين و تستهلك المنح والدعومات جزءاً رئيسياً من موارد هذه الصناديق غير ان الصندوق القومي للمعاشات ومشروع الخريجين لديهم تجارب محدودة في الائتمان الأصغر ومؤسسة التنمية الاجتماعية

وهي ناشطة في تقديم التمويل الأصغر للعملاء بقواعد المجتمع والتطوير المؤسسي وبناء قدرات جمعيات الائتمان والادخار الوسيطة على المستوى المجتمعي بولاية الخرطوم

مشروعات التنمية الريفية:

العديد من مشروعات التنمية الريفية الممولة من مانحين دوليين، الهدف الكلي لهذه المشلروعات هو تحسين المستوى المعيشي ودخول الفقراء الذين يعشون في مجتمعات ريفية عانت من نزاعات مدنية او جفاف وكوارث طبيعية أخرى، من أمثلة هذه المشروعات مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية ومشروع جنوب كردفان للتنمية الريفية ومشروع الامن الغذائي الخاص ومشروع القاش لسبل العيش المستدام.

الهدف المحدد لمشروعات التمويل الأصغر الريفية هو تعزيز الإنتاجية والدخل للزراع والافراد والقرى والمجموعات المعتمدة في كسب العيش على المحاصيل والثروة الحيوانية والنباتات الطبيعية ومنتجات زراعية اخرى ، وخدمات مالية غير رسمية كالصناديق الدوارة التقليدية.

إستراتيجية البنك المركزي في تطوير التمويل الاصغر :

تمثل جهود بنك السودان المركزي في تنمية و اعداد و تنفيذ خطة استراتيجية قومية لتنمية و تطوير قطاع التمويل الاصغر اهم المعالم على طريق انجاز اهداف الخطة الاستراتيجية للجهاز المصرفي لتوجية الموارد لتمويل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اطار استراتيجيات الدولة لتخفيف حدة الفقر .

و يعتبر دور البنك المركزي في ادارة الاقتصاد المحلي محوريا في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و المالية لتحقيق زيادة متسارعة في معدلات النمو الاقتصادي الاكثر حساسية لقضايا الفقر و خفض معدلات التضخم و استقرار اسعار الصرف الى جانب زيادة الدخل بإدماج الفقراء في دائرة النشاط الاقتصادي وتسيير حصولهم على التمويل و الاصول المنتجة و تشجيع تكامل دور القطاع الخاص مع كافة القطاعات الاخرى لتوسيع قاعدة الاقتصاد و توفير فرص العمل و الاستغلال الامثل للموارد.[1]

أولاً :الإطار الإستراتيجي :

تقوم استراتيجية تنمية و تطوير قطاع التمويل الاصغر على مرجعيات و موجهات الاستراتيجية الخماسية الربع قرنية و الاستراتيجية الخماسية لبنك السودان المركزي للاعوام (2007-2011) .

من أهم مرجعيات إعداد الاستراتيجية الاهداف الاستراتيجية الخمسية الربع قرنية للتمويل الاصغر و هي :

1- تجاوز مرحلة إقتصاد التحول الى إنطلاق.

2- التنمية المتوازنة و تخفيف منابع الفقر .

[1]خالد الامين عبدالقادر، تجربة بنك السودان المركزي لتنمية و تطوير قطاع التمويل الاصغر ، وحدة التمويل الاصغر ، بنك السودان المركزي ، يوليو 2009 ، ص5

3- ترقية والتخصيص و التوظيف الامثل للموارد .

4- إنشاء مؤسسات التمويل الاصغر .

5- العمل على بناء القواعد الاساية لها .

ثانياً : المحاور الاستراتيجية لقطاع التمويل الاصغر :

تم تصميم الخطة الاستراتيجية و تحديد الاهداف و المخرجات الرئيسية لتنفذ على مدى خمس سنوات تتوافق مع الافق الزمني لإستراتيجية القطاع المصرفي و الخطة الاستراتيجية القومية كما تم وضع برنامج عملي سنوي ليتم تنفيذها على مرحلتين بهدف اتاحة الفرصة للتقييم و المراجعة و تطوير الممارسة وصولا للاهداف المنشودة و ذلك على النحو التالي :

المحور الاول :

خلق بيئة منتجة لتنمية القطاع ووضع اطار رقابي مناسب .

المحور الثاني :

تعزيز دور المصارف و المؤسسات العاملة في التمويل الاصغر .

المحور الثالث :

إنشاء بنيات تحتية مساندة لمد خدمات التمويل الاصغر . [1]

ثالثاً : تنمية و تطوير قطاع التمويل الاصغر :

لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية لتطوير و تنمية قطاع التمويل الاصغر هناك عدة مراحل:

[1]خالد الامين عبدالقادر، المرجع السابق ، ص6.

المرحلة الاولى :

* البناء المؤسسي و إطلاق مشروع التمويل الاصغر (2007-2008) م.

*تبني الدولة للمشروع كخيار إستراتيجي تنموي لمحاربة و تخفيف حدة الفقر .

* قيام الوحدة و وضع كافة الترتيبات المؤسسية و العلمية .

* وضع الاطر الرقابية و التشريعات و اللوائح المنظمة لعمل المصارف المتخصصة في التمويل الاصغر .

* قيام برنامج تجريبي للتمويل الاصغر لعدد من المصارف المختارة .

* دعم قيام المصارف و المؤسسات المصرفية و الغير المصرفية المتخصصة في التمويل الاصغر .

*بناء قدرات المصارف العاملة في التمويل الاصغر .

المرحلة الثانية:

التوسع في دعم المصارف و مؤسسات التمويل الاصغر و تمويل برامج الدولة ذات البعد الاجتماعي (2009) م .

في ظل التقييم الاولي من الخطة الاستراتيجية من العام (2009 م) يتم تنفيذ برامج عمل سنوية تعطي اولوية قصوى لدعم دور الجهاز المصرفي لمقابلة الطلب على التمويل الاصغر و التمويل الصغير في اطار برنامج الدولة ذات البعد الاجتماعي .

و تستهدف المرحلة الثانية تحقيق الاهداف التالية :

1- توسيع قاعدة الطلب على التمويل الاصغر و الصغير و الزام المصارف لتنفيذ نسبة (12%) من مواردها سنوياً.

2- رفع الكفاءه التشغيلية للمصارف بخفض التكلفة و زيادة الانتشار و العمل وفق الميزة التخصصية .

3- توجية الموارد نحو الريف للاسهام في تمويل البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية.

4- ربط الموارد المتاحة للتمويل الاصغر و الصغير لتوسيع شراكات الدولة مع القطاع الخاص لتنمية و تطوير الصناعات الصغيرة و الحرفية لتوسيع القاعدة الانتاجية .

5- زيادة الموارد بالنسبة للمشاركات في البرنامج التجريبي للوحدة مع المصارف و المؤسسات العاملة في التمويل الصغر .

6- زيادة الموارد للتنسيق مع الهيئات و المنظمات الدولية العامله في التمويل . [1]

رابعاً: سياسات بنك السودان المركزي:

تهدف المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الاصغر في الناتج المحلي الاجمالي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام و إشاعة روح المبادرة و الابتكار لزيادة الدخول و الاصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة إقتصادياً ، وذلك وفقاً للموجهات الاتية :

1.الاستمرار في زيادة توظيف نسبة الـ12% من المحفظة التمويلية الاجمالية لكل مصرف للتمويل الاصغر المتناهي الصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للافراد و المجموعات او عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الاصغر المرخص لها .

[1] خالد الامين عبدالقادر لمرجع السابق ، ص7.

2 .على مصارف ومؤسسات التمويل الاصغر توجبه التمويل للمشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر بالقطاعات الانتاجية و التوسع في تمويل البلامج الموجهة للخريجين ، والمراة الريفية والشباب وخريجي التدريب المهني والفني وشرائح التمويل الاصغر الاخرى .

3 .على المصارف إستخدام الضمانات التي تقدمها وكالة ضمان التمويل الاصغر بالجملة لتقديم خدمات التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الاصغر والمشروعات الجماعية.

4 .على المصارف التوسع في استخدام وثيقة تأمين التمويل الاصغر الشاملة الصادرة من شركات التأمين كضمان لتغطية عملاء التمويل الاصغر الذين لا تتوفر لديهم الضمانات الاخرى .

5 .على المصارف و مؤسسات الاصغر تطبيق الصيغ التمويلية الاسلامية المختلفة بحيث لا تتجاوز التمويل الاصغر مع مراعاة تحديد هوامش مناسبة لارباح المرابعات تغطي تكاليف التمويل و إستخدام الضمانات غير التقليدية والعمل على إبتكار ضمانات جديدة مناسبة.

6 .العمل على تطوير نظام مالي شامل ومستدام تطبق فيه المبادئ العالمية في حماية العملاء مع الاستمرار في دعم برامج بناء القدرات للعاملين في حقل التمويل الاصغر وتصحيح المفاهيم ونشر ثقافة الادخار و التمويل الاصغر ورفع الوعي المصرفي لدى عملاء التمويل الاصغر و المساعدة في تفعيل الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونيات واصحاب مهن الانتاج الحيواني والنباتي.

خامساً : أهم المجهودات المبذولة في مجال التمويل الأصغر : [1]

الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية المتحدة:

في اطار انشطة الشراكة بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية خلال عام 2015م تم تمويل 15 مؤسسة تمويل أصغر بمبلغ 15,7 مليون جنية حيث ساهم المشروع في تدريب ورفع قدرات العاملين بهذه المؤسسات.

تمويل مشروعات الخريجين:

بلغ حجم المساهمات المدفوعة لتمويل مشروعات الخريجين 5105 مليون جنية بنهاية عام 2015م منها مبلغ 18 مليون جنية تم دفعها بواسطة بنك السودان المركزي كما ايتمر بنك السودان المركزي في الدعم الفني والمؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب وبناء القدرات وإعادة الهيكل وقد تم دعمها مالياً بقيمة 6 مليون جنية في شكل مساهمات رأسمالية لمؤسسات التمويل الاصغر بالإضافة الى دعم فني بقيمة 909 مليون جنية وصرف على الترويج مبلغ 0,6 مليون جنية خلال عام 2015م.

تمويل مشروعات المرأة:

تم توفير مبلغ 15 مليون جنية بواسطة بنك السودان المركزي عند مضاربة مبرمة مع مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية لالاضافة الى اقامة دورة تدريبية لتدريب مبتدئين في ولاية سنار شارك فيها 95 مدرب بتكلفة 29,600 جنية وذلك في إطار مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين وزارة الرعاية الاجتماعية وبنك السودان المركزي في 2/ مارس 2015م ضمن المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية.

[1] التمويل الصغر ، بنك السودان المركزي ،2014م.

محفظة الامان :

تعتبر المحفظة من النماذج المهمة للشركات في مشروعات التمويل الاصغر من خلال مساهمة ديوان الزكاة والجهاز المصرفي .

حققت المحفظة نتائج جيدة حيث ارتفع إجمال التمويل من 158.4 مليون جنيه بنهاية عام 2015م الي 168.4 مليون جنيه عام 2016م وقد تم تمديد أجل المحفظة الي نهاية عام 2016.

الشراكة بين الجهاز المصرفي وديوان الزكاة من خلال إنشاء محفظة الأمان:

ساهمت المصارف بمبلغ 117,2 مليون جنية بينما ساهم ديوان الزكاة الاتحادي بمبلغ 24.5 مليون جنية حتى 30 سبتمبر 2015 من إجمالي رأسمال المحفظة البالغ 200 مليون جنية.

مشروع ربط صغار المزارعين بالاسواق للموسم الزراعي (2015 – 2016):[1]

تم تمويل هذا المشروع بمساهمة الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر بمبلغ 36 مليون جنية كما ساهمت مجموعة من المصارف بمبلغ 38.3 مليون جنية .

الدعم الفني والمؤسسي للمصارف ومؤسات التمويل الاصغر:

استمر بنك السودان المركزي في تقديم الدعم الفني بتنفيذ العديد من المنتديات وورش العمل ، وتنفيذ برامج تدريبية لمختلف الجهات المستفيدة ومقدمي خدمات التمويل الاصغر. [2]

(1)- التقرير السنوي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، فرع الخرطوم ، 215 ، ص15
(2)التقرير السنوي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، فرع الخرطوم ، 215 ، ص15

التحديات التي تواجه التمويل الاصغر في السودان :

اولاً: تحديات عامة :

1- صعوبة تغطية التكاليف

يتمثل هذا التحدي بكل وضوح عند المقارنة ما بين التكاليف العالية لعمليات التمويل الاصغر وهامش الارباح الذي يحدد لتغطية هذة التكاليف، وفي الكيفية التي تمكن الفقراء او المجموعات المستهدفة من القدرة على تغطية هذة التكاليف وتحقيق دفع هذة الارباح العالية . ودائما ما تتاخر المصارف السودانية في الدخول في هذا المجال خشية التكلفة العالية وغيرها من المشاكل الاخرى المتعلقة به.

2- صعوبة دفع الاقساط:

من خلال التجارب الرائدة لبنك قرامين في بنغلاديش تبين ان نسبة السداد عالية وسط المجموعات المستهدفة ولم تنقص عن نسبة 95% ولكن اغلب المعنيين من مصارف و ممارسي برامج التنمية يعتقدون ان الفقراء يمثلون نسبة مخاطر عالية جداً ، وذلك لانهم يعملون وفق ظروف بيئية محيطة تتسم بمخاطر الاعمال و يفتقدون الى الخبره في التعامل الرسمي مع المال ، وغالباً ما يخلطون بين ما هو مرتبط بالعمل و ما هو شخصي . [1]

و على هذا الاساس يقوم مقدمو خدمات التمويل الاصغر بمنح التمويل بناءً على قياس المخاطر المحتملة ، يتدرجون في منحهم تمويلات بحجم اكبر كلما عهدوا سداداً متواتراً من المستفيد .

الامر الاخر تقوم مؤسسات التمويل الاصغر باستخدام معارف المجتمعات و قدراتهم في عمليات اختيار المستفدين ، والإدارة والتحصيل ،وتستخدم عدة آليات لذلك مثل

(1)د. ضرار الماحي العبيد، التمويل الأصغر والاقتصاد السوداني مفاهيم التجارب والتحديات والمستقبل ، ص15

نظام المجموعات التضامنية و ضغط الاقران المستخدم في كثير من المؤسسات الناجحة .

3- عدم توفر الضمانات الكافية و مشاكل التعثر :

يعتبر هذا من اكثر التحديات التي تقف حجر عثرة امام دخول المؤسسات المصرفية في تقديم خدماتها التمويلية لأنشطة التمويل الاصغر . ولكن لابد من الاشارة الى الدور الفعال الذي تقوم به شركة شيكان للتامين في تغطية العديد من المشاكل المتعلقة بقضايا الاعسار او الفشل من تاخر او عدم سداد خدمات تمويل لانشطة التمويل الاصغر .

4- عدم القدرة على حصول المؤسسات على التمويل التجاري :

نظراً لمحدودية الموارد من قبل المانحين خلال ثمانينات القرن الماضي اتجهت مؤسسات التمويل الاصغر غير المصرفية بحفز المدخرات كموارد اضافية . اما في السودان فان البنك المركزي السوداني على استعداد للدخول في شركات مع المصارف التجارية(خير مثال للشراكة مع بنك الادخار للاستثمار و التنمية الاجتماعية في ولاية الجزيرة) بغرض تشجيع هذة المصارف للدخول في هذا المجال. و يمكن التقليل من حجم هذا التحدي عند القيام او انشاء محفظة مالية خاصة بين المصارف الاسلامية تمنح الادارة الكافية والوقت الكافي لادارة هذة الانشطة .

5- صعوبة جذب استثمارات القطاع الخاص : [1]

و تتمثل المشكلة في التناقض الذي يحصل بين القيم المختلفة لاعضاء مجالس الادارات ، حيث نجد ان اهتمامات ممثلي القطاع الخاص و المصرف التجاري القائم على اساس الربحية كشرط لقيام المؤسسات، بينما يهتم ممثلو المنظمات بتحقيق

(1)د. ضرار الماحي العبيد، المرجع السابق ، ص16

الاهداف الاجتماعية و بالتالي قد لا يميل الفريق الاخير الى اتخاذ اجراءات اكثر حزماً تجاه المشاكل التي تواجة استمرارية عمل المؤسسة مما يعرضها لعدم الاستمراية و تحقيق اهداف الشركاء الاخرين .

ثانياً: تحديات إدارية :

من التحديات الاخرى المتعلقة بحاضر و المستقبل أنشطة التمويل الأصغر ،نجد ان الهياكل الإدارية والمالية للقطاع المصرفي القائم لا تتناسب مع متطلبات ممارسة أنشطة التمويل الأصغر، مما يؤدي لرفع تكلفة التمويل الأصغر ، بجانب عدم تناسب آليات ضمان المخاطر المرتبطة بمشروعات التمويل الأصغر. يضاف لذلك عدم القدرة على الأنتشار والوصول لشرائح والفئات المستهدفة الفقيرة بالريف . [1]

كما شكل عدم قدرة المصارف على حفز مورد اخرى من نفس القطاع مثل المدخرات والخدمات المصرفيه الاخرى عقبة اضافية . كما ان جانب الطلب لم يتسم بجاهزيته للوصول للخدمات ، مع ضعف الوعي المصرفي والائتماني وارتباط العملاء المحتملين بثقافة الدعم والموعانات وعدم القدرة على التنظيم للاستفادة من التمويل الأصغر وذلك لوقوع اعمالهم في القطاع غير الرسمي والذي لا يتوافق مع أسس وضوابط منح التمويل في القطاع المصرفي الحالي.

ثالثاً: تحديات آخرى :

1- تعتبر الشريحة المستهدفه متباينه ومتباعدة في احتياجاتها مما يتطلب إيجاد آليات تعمل للوصول لتلك الفئات في ظل صعوبة تلمس الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الجهود التي يمكن ان تبذل في التمويل الأصغر في القطاعات التقليدية والضعيفة . كما ان عياب بناء قاعدة بيانات العملاء من خلال

(1)د. ضرار الماحي العبيد، المرجع السابق ، ص17

تقسيم السوق الى قطاعات مختلفة ،ومحدودية الثقافة المصرفية لدى عملاء التمويل الأصغر يعوق الاستغلال الامثل لشرائح المستهدفه .

2- تقليدية الانماط الانتاجية مما يؤدي الى ضعف الانتاجية ومن ثم العادي منها. يضاف اليها صعوبة تحديد العملاء الحاليين والمرتقبيين للمساعدة في تخطيط عملية الانتاج والتسويق، وغياب ادوات واساليب وبرامج الترويج الفعالة للمنتجات والخدمات لمحاولة جذب اكبر عدد من العملاء المستهدفين.

الى جانب صعوبة التخلص من مشكلة سلوكية ظلت ملازمة للمشروعات التجارية تتمثل في ظاهرة المحاكاة والنمطية في انشطة التمويل الأصغر ، اضافة لغياب دراسات معمقه للسوق (دراسات وبحوث السوق) . [1]

3- ضعف البنى التحتية المساعدة لاضطلاع التمويل الأصغر بدوره الفاعل ، والتي من شأنها رفع التكلفة التمويلية وتقليل عائد الاستثمار للجهتين (المصرف والعميل) .

4- ضعف المعارف والوعي الائتماني والقدرات التسويقية ، في ظل عدم منافذ تسويقية منتظمة ومستمرة وخاصة بمنتجات الاعمال الصغيرة سواء كانت حرفية ام زراعية .

5- عدم وجود التظيمات والمجموعات الائتمانية المتخصصة التي يمكن ان تساعد في تنظيم عمليات التمويل وتوفير الضمانات .

6- ضعف خدمات تأمين أصغر تتناسب مع الاحتياجات التأمينية لعملاء التمويل الأصغر .

7- الضرائب والرسوم الكبيرة المفروضه على عمليات التمويل (القيمة المضافه، جبايات المحليات ... الخ).المعاملات الفقهيه – الانماط السائدة في التمويل الريفي

(1)د. ضرار الماحي العبيد، المرجع السابق ، ص20

والزراعي التي لا تتسق مع افضل الممارسات العالمية في التمويل الأصغر(اعمال البستنة، نمط التمويل الإسلامي للزراعة) والتي تحتاج لمذيد من البحوث الفقهيه والإبتكار في تطوير منتجات مالية جديدة تعزز المعاملات الفقهيه الحالية.

8- ضعف التمويلات المنفذة لقطاع المرأة برغم دورها الفاعل ومشاركتها في الإنتاج الزراعي، وذلك لعدم امتلاكها الضمانات والاصول الكافية، وعدم امكانية وصولها الى القطاع المصرفي الرسمي.

9- عدم تور أطر قانونية مناسبة تمكن من قبول الحيازات في الاراضي الزراعية خارج التخطيط التي ليس لها سجل رسمي ولا يمكن استخدامها كضمانات غير نمطية مصاحبة للتمويل الأصغر. غياب دراسات احتياجات العملاء المستهدفين التي تساعد البنوك على تطوير منتجات جديدة وفتح منافذ أسواق جديدة .

رابعاً: تحديات مرتبطة بالقطاع المصرفي:

ضعف الإنتشار المصرفي وضعف التغطية: [1]

على الرغم من ارتفاع عدد المصارف من 29 الى 32 مصرفاً في الفترة كم 2005م- 2010م فقد انخفضت الفروع المصرفية من اكثر من 533 فرعاً في العام 2002م الى 526 فرعاً في العام 2010م.

يلاحظ ايضاً غياب التوزيع لهذة الفروع (تركيز الفروع على المدن التجارية والمناطق الحضرية) . إذ ان ولاية الخرطوم تستحوذ على نحو 40% من مجمل الفروع المصرفية بالدولة . واذا ما اضيفت الولايات الشرقية والوسطى والشمالية (الولايات

(1)د. ضرار الماحي العبيد، المرجع السابق ، ص21

الاكثر تقدماً بالرجوع الى مؤشرات المشروعات التنموية والبنية التحتية ومستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة) فإن النسبة ترتفع الى نحو 82%.[1]

ان ما تتسم به المصارف الاسلامية في السودان من بعض الخصائص التوزيعية حال دون استفادة مشروعات التمويل الاصغر ، نظراً لضعف معدل الاختراق . ذلك ان المصارف الاسلامية في السودان تتصف بانخفاض عدد فروعها و بالتوزيع غير العادل لهذه الفروع على المستوى الولائي و تركيزها على المدن الكبيرة ، مما يحول دون الوصول الى الفقراء في الريف . و هذا يكشف حقيقة مهمة ان خارطة توزيع المصارف السودانية لم تمم تصميماً جيداً لمنح التمويل الاصغر للشريحة الفقيرة من المجتمع ، والذين لا يزالون خارج اطار مظلة التمويل الرسمي .

خامساً: تحديات الارتفاع المستمر لمستوى الاسعار :

تواجة انشطة التمويل الاصغر في السودان و التي تستهدف مستويات الدخول الدنيا تغيراً متصلا في القيمة الحقيقية للدخول عبر الزمن ، نتيجة لزيادة تكلفة المعيشة المرتبطة بالتضخم وتدني القيمة الحقيقية للجنية السوداني خلال الفترة الاخيرة . فقد إرتفعت نسبة التضخم من 9.2% في سبتمبر 2009م الى 15.4% في ديسمبر 2010م.[2]

1- قلة الكوادر الفنية :

نقص عدد الموظفين المختصين في هذا المجال اذ ان معظم مؤسسات التمويل الاصغر تعاني من نقض الموظفين المختصين ، بل ان الموجود من هؤلاء الموظفين يعاني ضعف الخبرة والتدريب ، وهذا ما أشارت له الدراسة ايضاً.

[1] بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم ، تحديات واخفاقات التمويل الاصغر المصرفي السوداني،المؤتمر العالمي الثاني لتعزيز الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة ، اكادمية السودان للعلوم المصرفية و المالية ، بالتعاون مع معهد البحوث – البنك الاسلامي للتنمية – جدة – الخرطوم، اكتوبر 2011م.

[2] بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم ، المرجع نفسة ، ص21

2- ضعف وعي المستفيدين :

خاصة بطبيعة التمويل و مصادرة وتوفير مطلوباته و شروطة ، و جهلهم باختيار المشاريع المناسبة و بادارة تلك المشاريع وتسويق منتجاتهم و خدماتهم يمثل عائقا رئيسياً لصناعة التمويل الاصغر . و اوضحت الدراسة ان ما يقار ب30% من المؤسسات تعاني من عائق جهل المستفيدين ، كما ترتبط مع هذا العائق معوقات اخرى مثل مشكلة التسويق و المحاكاة والنمطية في اختيار المشاريع .

3- إرتفاع التكلفة الإدارية :

من العوائق التي تجابة العديد من مؤسسات التمويل الاصغر ، و قد يرجع سببها الى قلة او عدم وجود الوسطاء الماليين ، او لارتفاع رسوم الجمارك والضرائب و ما يقابل ذلك من عائق هامش المرابحة المفروض من قبل البنك المركزي على مؤسسات التمويل يضعف من العائد ، و ينتهي اخيرا في ضعف الانتشارية و تهدد الاستدامة بالنسبة لصناعة ذلك التمويل . كما ان بعد المسافات بين اماكن وجود العملاء و مؤسسات التمويل تمثل عائقاً اساسياً يمنع من انتشار الخدمة وضبط المتابعة و يعزز من عوائق اخرى مثل التكاليف المرتفعة و غيرها

سادساً: مشكلة تأمين المشروعات الصغيرة :

يعتبر التامين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر باضافتها الى محفظتها الى حاجة هؤلاء للحماية . ان تقديم خدمات التامين و خدمات التوفير ، اضافة الى القروض يجعل مؤسسات التمويل الاصغر مؤسسات خدمات مالية كاملة ، تقدم تمويلاً اصغر ، اي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية الى ذوي الدخل المنخفض . [1]

[1]بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم ، المرجع نفسة ، ص22

ان اصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المتدني مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل غيرهم مثل المرض ، الاصابة ، السرقة ، الوفاة ، الحوادث والفيضانات ، لذلك تكون الخدمات المالية المخصصة لتقليل اثر تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم .

تحتاج مؤسسات التمويل متناهي الصغر من اجل تقديم خدمات التامين الى ترخيص خاص . ان متطلبات الحصول على مثل هذا الترخيص تكون عادة صعبة . فالحكومات تسيطر على شركات التامين للاسباب ذاتها التي تدفعها للسيطرة على النجاعة المالية للمؤسسات التي تجمع المدخرات الا و هي حماية العملاء و ثبات النظام و إستمرارة .

و بما ان اغلب مؤسسات التمويل الاصغر لا تلبي هذة الشروط ، فإنها تلجأ الى بديل عن تقديم الخدمة مباشرة للعملاء . و الطريقة الاكثر شيوعاً هي الشراكة مع شركة تامين قائمة . فشركات التامين قد لا تقدم خدماتها مباشرة الي الفقراء لافتقارها الي الخبرة في هذا القطاع. وهنا تتدخل مؤسسات التمويل الاصغر لسد الهوة بحيث تعمل كوسيط بين شركة النأمين والعملاء . [1]

اظهرت دراسة تقويم محفظة الامان بولاية الجزيرة ان نسبة معقولة من المستفيدين من المشروعات الصغيرة الممولة من محفظة الامان قد قدمت لهم خدمات تأمينية (51.5%) ،وقد اقتصرت الخدمات التأمينية على المشروعات الزراعية(الشق الحيواني – تربية الدواجن) ، الا ان الغالبية من المستفيدين يفتقرون للثقافة التأمينية.

سابعاً: تحدي الإدخار في مشروعات التمويل الأصغر :

تؤدي هذه المدخرات دوراً بارزاً ، خاصة عند تناول قضية استدامة مؤسسات التمويل الأصغر واستمراريتها المستقبلية . من حيث الاستدامة المالية والتي تعرف بانها قدرة

(1)د. ضرار الماحي العبيد، المرجع السابق ، ص22

مؤسسات التمويا الأصغر على تغطية جميع تكاليفها المالية والادارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها ، وذلك دون الحاجة الي الاعتماد على موارد مالية تأتي من الخارج في شكل منح ،اي ان تكون المؤسسة المالية قادرة على تحقيق فائض يمكن استثماره في تطوير المؤسسة وخدماتها. وتكمن اهمية الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الاصغر في عدد من المجالات .

تتمثل المشكاة الرئيسية لموضوع الإدخار في ان كثيراً من مؤسسات التمويل الاصغر تكتفي فقد بتقديم خدمة التمويل في شكل خدماتها الائتمانية فقد دون ان تقوم باي خدمات اخرى، مثل الخدمات المتعلقة بتطوير وتنويع منتجات الادخار ، وعدم قدرتها على جذب مدخرات الشرائح الفقيرة بشكل مريح حتى الان. على الرغم من الدراسات قد بينت ان الفقراء يقومون فعلاً بالادخار، وان حاجاتهم للاوعية الادخارية اكبر من حاجتهم للاقتراض. وتوضح نتائج الدراسة ضعف القدرات الادخارية على العينة المختارة لمحفظة الامان ، حيث بلغت نسبة 68.7% من العينة ليس لديها اي نوع من الادخارات. [1]

ثامناً: عدم كفاية حجم التمويل المقدم للتمويل :

ان كفاية رأس المال تعتبر من اهم مقومات نجاح اي مشروع ، صغير ، متوسط ، او كبير . لذلك كان لابد من التأكد من ان حجم تمويل انشطة التمويل يتوافق وحجم تلك المشروعات . ولكن المتتبع لاداء اقتصاديات الدول النامية، يصعب عليه التحديد القاطع لحجم رأس المال اللازم لتمويل انشطة التمويل الأصغر، وذلك عل الرغم من توافر دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لتلك المشروع.

ابانت نتائج الدراسة ان اكثر من ثلثي العينة المختارة من المستفيدين من تجربة محفظة الامان – اكثر من 66% – اكدت على ان حجم التمويل المقدم من

(1)د. ضرار الماحي العبيد، المرجع السابق ، ص25

المحفظة اما لا يكفي نفقات المشروع او الي حد ما يغطي جزءاً كبيراً من تلك النفقات .

وتبرير ذلك يرجع اولاً الى ان الاقتصاد السوداني يشهد خلال الفترة الاخيرة تذبذباً ملحوظاً في ادائه على المستوى الكلي ، وخاصة في ما يتعلق بالارتفاع المستمر لمستويات الاسعار العامة للمواد الاولية، ويشكل ذلك عبئاً ثقيلاً على حجم التمويل المقدم من محفظة الامان لانشطة المشروعات الصغيرة.

تاسعاً: عدم كفاية عائدات المشروعات الصغيرة لإعالة أسرة المستفيد :

إن الهدف الرئيس من وراء تمويل المشروعات الصغيرة هو مساعدة المستفيدين من تلك المشروعات و تحسين مستويات دخولهم ، و بالتالي تحسين مستويات معيشتهم. أما الغاية والمقصد الاساسي فيتمثل في التخفيف من حدة الفقر و سط شرائح الدخل المحدود . على الرغم من ذلك فإن 52.5% فقط من المستفيدين يؤكدون على كفاية عائدات المشروعات الصغيرة في إعالة منصرفات و نفقات الاسر المستفيدة .

الا انه يمكن ارجاع ذلك الى طبيعة الاسره السودانية الممتدة ، بالاضافة الى الارتفاع الملحوظ في تكلفة المعيشة . و يمكن ان يفسر ذلك ايضا بتركيز اصحاب المشروعات الصغيرة على سداد الاتمويل كأولوية قصوى ، مقارنة بتعزيز مستويات دخل تلك الاسر . لذلك يتوقع بان يكون الاثر الايجابي اكثر وضوحا بعد امتلاك المستفيدين لتلك المشروعات ، ولن يتم ذلك الا بعد سداد اقساط المشروع كافة

عاشراً: الضمانات غير التقليدية :

تعتبر قضية ضمان التمويل الاصغر و مشروعات التمويل من القضايا المستحدثة و تحديات ماثلة امام حاضر و مستقبل هذه المشروعات . و يرجع السبب في ذلك الى طبيعة و نوع الضمانات غير التقليدية و غير المألوفة و متوفره حالياً لتمويل هذه الانشطة و هذا التحدي يمثل عقبة المؤسسات التمويلية و يجعلها تتردد في تقديم التمويل اللازم لمشروعات التمويل الاصغر (خاصة المصارف)

بالاضافة الى ذلك فان هذه الضمانات البديلة او غير التقليدية تقدم لشرائح ذات دخل محدود او شرائح فقيرة . لذلك تتخوف مؤسسات التمويل من مشكلات التعسر و غيرها من المخاطر المصاحبة لهذه الضمانات غير التقليدية . تبين الدراسات الحالية ان اكثر انواع الضمانات الذي استخدمه التمويل المقدم من محفظة الامان للمشروعات الصغيرة يتمثل في الضمان الشخصي ، حيث بلغت نسبة هذا الضمان اكثر من 85% من اجمال العينة المختارة .

احدى عشراً: تعثر المشروعات الصغيرة :

اما في ما يتعلق بالتغطيات التأمينية فإن التجربة السودانية في مجال انشطة التمويل الاصغر ، خاصة تلك التي نفذها مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية ، و تشير الى وجود نسبة ضئيلة في ما يتعلق بمخاطر التعثر المالي . حيث تشير الدراسات الى ان هناك نسب عالية في السداد واستراد اقساط التمويل لانشطة التمويل الاصغر. و مما ذكر فان في حالة وجود تثر مالي في السودان فإن شركات التأمين الاسلامية تقوم بالدور المطلوب منها مثل الدخول كضامن ، كتجربة شركة شيكان في هذا المجال مما يخفف المخاطر الائتمانية . [1]

اثنى عشراً: مشكلة التسويق :

تعتبر مشكلة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة من التحديات الرئيسة التي تواجة حاضر ومستقبل أنشطة تلك المشروعات . ويرجع ذلك الى ضعف البنيات الاساسية لمقومات دراسات السوق العلمية القائمة على مسح حقيقي للشرائح المستهدفة ، وتحديد الطلب الفعال لتلك المنتجات و مدى استدامته . هذا بالاضافة الى ضعف التمويل اللازم لعمل ذلك النوع من دراسات السوق . توضح نتائج تحليل تجربة محفظة الامان بولاية الجزيرة ان المشروعات الصغيرة التي تم مسحها لا تواجه مشاكل تسويقية بشأن منتجاتها المختلفة .

(1)د. ضرار الماحي العبيد، المرجع السابق ، ص30

الفصل الرابع

الدراســــــة التـــــطبيقية

تمهيد:

أول محاولة للنمذجة القياسية كانت في عام 1937م وهو نموذج Tinbergen في الاقتصاد الهولندي الذي بني على النظرية الكنزية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الامريكية على يد كل من Klein and Goldberger واعمال Wharton، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في اروبا الغربية وبعدها إلى انحاء العالم، وبحلول عام 1992م كان هنالك أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية.[1]، ويعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية[2].

بناء وتقدير نموذج الدراسة

بناء النموذج، هي اولى خطوات البحث القياسي عند دراسة اي ظاهر اقتصادية، وهي التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة او مجموعة من المعادلات ويتضمن بناء النموذج الجيد. الخطوات الاتية:

اولاً: تصنيف متغيرات النموذج:[3]

1- المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معلمات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية

[1] إسماعيل السيوفي، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.

[2] مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980-2014)"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

[3] مريم عمر حب الله عمر، مرجع سبق ذكرة، ص 134.

ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة وفي هذه الدراسة كان من المفترض استخدام معدلات الفقر كمتغير خارجي لكن نسبة لعدم توافر بيانات حديثة[1] عن معدلات الفقر في السودان تم الاستعاضة عنها بمتغير إجمالي الاستهلاك كمؤشر للفقر في السودان.

شكل رقم (4-1): الاتجاه العام لإجمالي الاستهلاك خلال فترة الدراسة

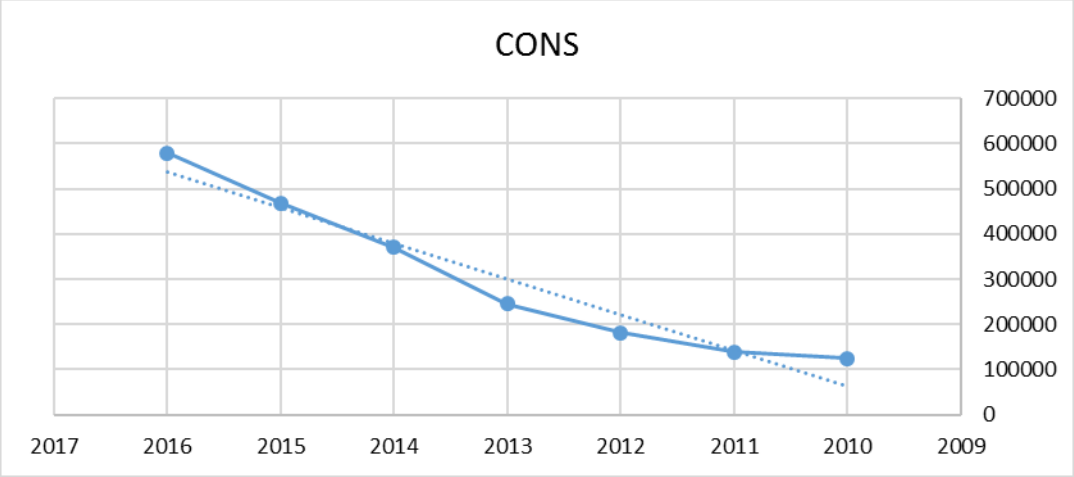

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج MS Excel v2013.

يتضح من خلال الشكل رقم (4-1) ان الاتجاه العام لإجمالي الاستهلاك في السودان خلال فترة الدراسة تميزت باتجاه تصاعدي.

2- المتغيرات الخارجية: هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمي بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الخارجي في متغير التمويل الأصغر.

[1] البيانات المتاحة عن معدلات الفقر في السودان تمتد من (1980م – 2010م).

شكل رقم (4-2): الاتجاه العام للتمويل الأصغر خلال فترة الدراسة

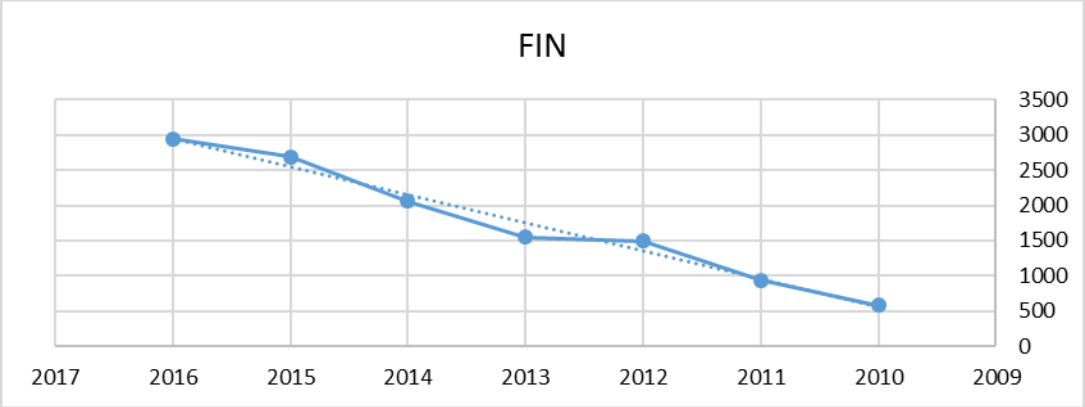

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج MS Excel v2013.

يتضح من خلال الشكل رقم (4-2) ان الاتجاه العام للتمويل الأصغر خلال فترة الدراسة تميزت باتجاه تصاعدي.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:[1]

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

1- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة

[1] طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

شكل رقم (4-3): شكل الانتشار بين التمويل الأصغر والاستهلاك

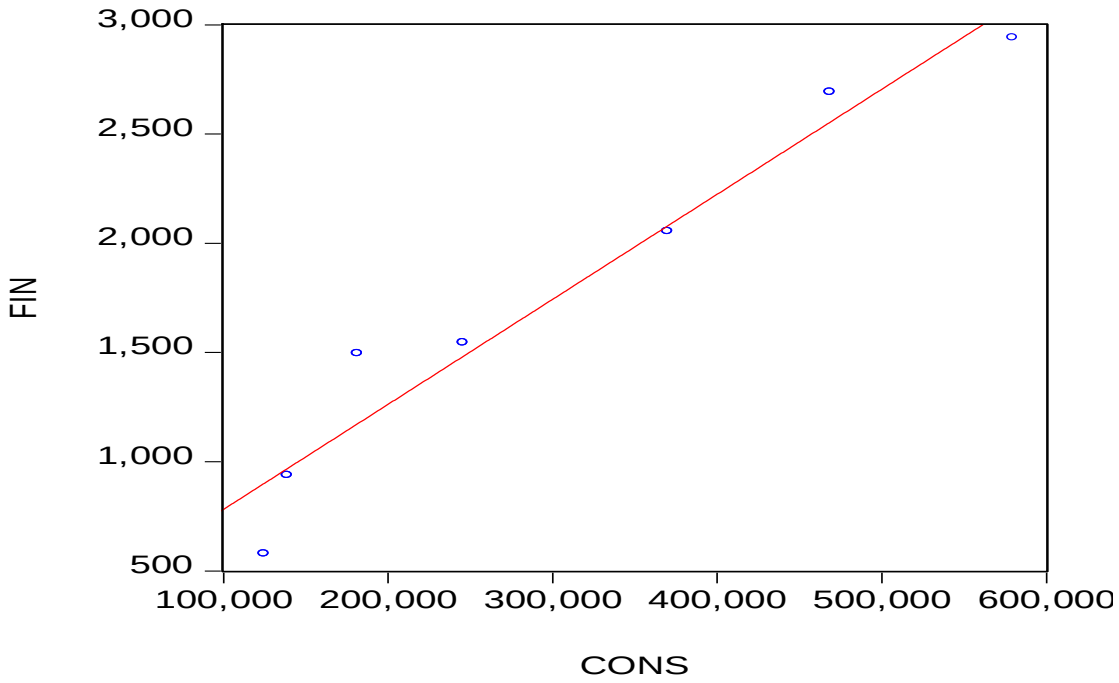

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews v9.

توحى نتائج الشكل رقم (4-3) بأن علاقة الانحدار بين التمويل الأصغر والاستهلاك علاقة خطية، لكن من خلال نتائج تقدير النموذج في شكل المعادلة الخطية في الملحق رقم (4) يتضح لنا ان ثابت دالة الاستهلاك ذات إشارة سالبة غير موافقة للنظرية الاقتصادية، لذلك سنستعين بأسلوب التجريب لتحديد الشكل الأمثل لنموذج الدراسة.

2- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء

فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

من خلال استخدام أسلوب التجريب في الملاحق (4 & 5 & 6 & 7) يتضح لنا ان المعادلة اللوغاريثمية الكاملة هو الشكل الأمثل لتقدير نموذج الدراسة باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS).

الشكل الرياضي الأمثل لنموذج الدراسة:

$$\log(CONS)\ f\ (\log(FIN))$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه في الشكل القياسي التالي:

$$\log(CONS) = \beta_0 + \beta_1 * \log(FIN) + \mu$$

حيث ان:

CONS: إجمالي الاستهلاك.

FIN: إجمالي التمويل الأصغر.

β_0 و β_1 : معلمات النموذج المراد تقديره.

ثالثاً: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم: –

المقصود به تحديد نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك بناءً على إشارة المعلمة حسب افتراض النظرية الاقتصادية.

الإشارات المسبقة لمعلمات نموذج الدراسة:

1. إشارة الثابت (β_0) يجب ان تكون ذات إشارة موجبة حسب النظرية الاقتصادية.
2. ينبغي ان تكون اشارة معلمة التمويل الأصغر (β_1) ذات إشارة موجبة للدلالة على دور التمويل الأصغر في تقليل معدلات الفقر من خلال تحسن حجم الاستهلاك الكلي.

رابعاً: استقرار متغيرات الدراسة: –

1. مفهوم عدم السكون واستقرار السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينه تؤثر في جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس، بمعنى آخر فإن وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائف، كما أن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفقد عند استخدام سلاسل غير ساكنه، بالإضافة إلى صعوبة الاعتماد على قيمة المتوسط في التنبؤ، لأنه في حالة وجود الاتجاه العام المتزايد فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أقل من الواقع، وفي حالة وجود الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع.[1]

[1]) نعمة الله بخيت أبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

2. اختبارات جذور الوحدة لسكون واستقرار السلسلة:

أ. اختبار ديكي فوللر المدمج (ADF):

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، ويستخدم في معظم البرامج الجاهزة ويعزى هذا الاختبار إلى كلٍ من ديكي فوللر (Dickey Fuller) وقد عرف علمياً باختبار (ADF)، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة .[1]

ب. اختبار فيلبس بيرون (PP):

تفادياً لعيوب اختبار ديكي فوللر جاء اختبار فيبلس بيرون والذي يميزه عن ديكي فوللر بأنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، وأيضاً هو أفضل لرفض فرضيه خاطئة بوجود جذور الوحدة، علاوة على ذلك بأخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية، ولا يحتوي على قيم متباطئة للفروق كما يسمح بوجود متوسط يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن.

ج. اختبار كابس Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin (KPSS 1992)

اقترح هذا الاختبار سنة (1992م)، من طرف Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin (KPSS)، وهو يعتمد على اختبار مضاعف لاغرانج (LM) يرتكز على فرضية انعدام الاستقرارية بعد تقدير النموذجين الثاني والثالث، ثم نحسب المجموع الجزئي للبواقي $(S_t = \sum e_t)$، ثم نقدر التباين (S_t^2)، تهدف إلى اختبار فرضية العدم التي تقرر استقراريه السلسلة عكس اختبار ديكي فوللر الذي تكون فرضية العدم غير مستقرة.

2) Harris, Richard Harris & Sollis , Richard . Sollis , Robert Applied Time Series Modeling And Forecasting , John Wiley and Sons Ltd , England , 2003 , pp 50 .

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{n}\left(1 - \frac{i}{1+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

لتكون إحصاءه LM كالتالي:

$$LM = \frac{1}{S_t^2}\frac{\sum_{t-1}^{n} S_t^2}{n^2}$$

نرفض الاستقرارية عندما تكون هذه الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة، ونقبل فرض الاستقرارية إذا كانت الإحصائية LM المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة.[1]

3. طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة:

للتخلص من عدم السكون في السلسلة الزمنية ينصح باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التالية:

أ. إضافة متغير الزمن إلى التحليل المتعدد العوامل، وذلك لإزالة الاتجاه العام، أو إضافة متغير وهمي موسمي لإزالة الأثر الموسمي.

ب. تحويل البيانات إلى التحويل اللوغاريثمي أو الأسي وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الانحدار غير الخطي.

ج. استخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أو الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسله ساكنه ويقال عليها أنها متكاملة من الدرجة (D).[2]

[1] حسن عبدالله إسحاق، "استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان خلال الفترة 1990 – 2015م، رسالة ماجستير غير منشورة متوفرة على المستودع الرقمي لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص (108).

[2]) عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، مرجع سبق ذكره ، ص 649 .

4. نتيجة اختبار استقرار متغيرات الدراسة

جدول رقم (4-1): استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) عند مستوى المعنوية (5%)

متغيرات الدراسة	المحسوبة	الجدولية	نتيجة الاستقرار
إجمالي الاستهلاك (CONS)	0.435619	0.463000	عند المستوى
إجمالي التمويل الأصغر (FIN)	0.447647	0.463000	عند المستوى

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملاحق رقم (2 & 3) باستخدام برنامج (Eviews.v10).

من الجدول رقم (4-1) يتضح لنا ان متغير إجمالي الاستهلاك (CONS) وإجمالي التمويل الأصغر (FIN) استقرت عند المستوى إذن فهي متكاملة من الدرجة صفر، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

نتائج التقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية

جدول رقم (4-2): الجدول التالي نتيجة التقدير

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Std. Error	قيمة (t) t statistic	معنوية المعالم Prob.
C	5.235328	1.084030	4.829505	0.0048
LOG(FIN)	0.984944	0.147323	6.685605	0.0011

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (7) باستخدام برنامج (Eviews.v10).

جدول رقم (4-3) يوضح نتائج جودة التوفيق للنموذج:

R^2	F-Statistic	Prob. of (F)
0.899391	44.69731	0.001132

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (7) باستخدام برنامج (Eviews.v10).

المعادلة المقدرة:

$$\log(\widehat{CONS}) = 5.235328 + 0.984944 * \log(FIN)$$

4-3: تقيم نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي:

بعد الانتهاء من التقدير لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقيم نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

اولاً: التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقيم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي لنموذج الانحدار المقدر:

1. قيمة معلمة الثابت تساوي (5.235328) ذات إشارة موجبة وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

2. قيمة معلمة إجمالي التمويل الأصغر تساوي (0.984944) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين التمويل الأصغر وحجم الاستهلاك المعبرة عن الفقر في هذه الدراسة، أي كلما ذاد حجم التمويل الأصغر بوحدة يزداد حجم الاستهلاك بـ (0.984944) وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، وتعتبر دلالة على دور التمويل الأصغر في تقليل حدة الفقر من خلال زيادة لحجم الاستهلاك.

جدول رقم (4-4): التقييم الاقتصادي للنموذج المقدر بإيجاز

المتغيرات	المعالم المقدرة	التقييم الاقتصادي بإيجاز
الثابت (C)	5.235328	موافقة للنظرية الاقتصادية
التمويل (FIN) الأصغر	0.984944	موافقة للنظرية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v10).

تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

ويتم ذلك باختبار معنوية المعالم المقدرة أي مدى تأثيرها على المتغير التابع واختبار جودة التوفيق، أي قياس المقدرة التفسيرية للنموذج ككل فكلما كانت المعالم المقدرة معنويه وجودة التوفيق عالية دل ذلك على جودة النموذج المقدر، وبتقييم النتائج المقدرة وفقاً للمعيار الإحصائي يتضح ما يلي:

1. جودة توفيق النموذج "R-Squared":

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج و يدل معامل التحديد (0.899) على أن المتغير التفسيري إجمالي التمويل الأصغر مسئولة بنسبة (90%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (إجمالي الاستهلاك) نتيجة التغير في

إجمالي التمويل الأصغر، والباقي (10%) هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى (العشوائية) الغير مضمنة في النموذج.

2. المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic ":

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي (0.0011) وهي اقل من مستوي الدلالة الإحصائية (5%) وبالتالي هذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

3. المعنوية الجزئية للنموذج "T-Statistic":

قاعدة القرار:

فرض العدم: $H_0: \beta = 0$

الفرض البديل: $H_1: \beta \neq 0$

نقبل فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، وقبول فرض العدم يعني ان المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

نرفض فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعنى ان المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

جدول رقم (4-5): نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية في النموذج بإيجاز

المتغيرات	الفمية الاحتمالية لـ (t)	المعنوية عند (1%)	المعنوية عند (5%)
C)الثابت (	0.0048	معنوي	معنوي
(FIN) التمويل الأصغر	0.0011	معنوي	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v10).

تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

1. مشكلة اختلاف التباين.
2. مشكلة الارتباط الذاتي.
3. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.
4. مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

1. اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test

جدول رقم (4-6): اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام Breusch-Pagan-Godfrey

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
B-P-G	F-statistic	0.637268	Prob. F(1,5)	0.4609
	Obs*R-squared	0.791319	Prob. Chi-Square(1)	0.3737

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـ (F = 0.4609) و (Chi-Square = 0.3737) في اختبار B-P-G نجد انها في المعيارين أكبر من 5% وهذه دلالة على ان بواقي

النموذج المقدرة لا يُعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Auto-Correlation test

بما ان عدد مشاهدات الدراسة (8) هي اقل من (15) مشاهدة فلا يمكننا إذن اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار دربن واتسون لان هذا ينافي شروطها وبالتالي سيتم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال استخدام اختبار LM واختبار Q-STAT.

أ. اختبار LM

جدول رقم (4-7): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام – Breusch Godfrey-LM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
LM	Obs*R-squared	0.239428	Prob. Chi-Square(1)	0.6246

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v10).

بما أن القيمة الاحتمالية لـ (Chi-Square = 0.6246) أكبر من (5%) وهذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

ب. اختبار كيو Q-STAT

جدول رقم (4-8): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام Q-STAT

فترات التباطؤ	قيم دالة الانحدار الذاتي (AC)	القيمة الاحتمالية (Prob.)
1	0.170	0.582
2	-0.379	0.347
3	-0.213	0.419
4	-0.201	0.452

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v10).

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ ان دلالة الانحدار متأرجحة كما ان القيم الاحتمالية لها أكبر من (5%) وهذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج وتؤكد نتيجة اختبار LM.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test

جدول رقم (4-9): Jarque-Bera Test

قيمة اختبار Jarque-Bera	القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera
0.443840	0.800980

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v10).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.80) وهي أكبر من (5%) وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

4-4: اختبار مقدرة نموذج الانحدار المقدر على التنبؤ

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لثايل والذي يعتمد على الفروض الاتية :

فرض العدم: تكون مقدره النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر.

الفرض البديل: تكون مقدره النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل ثايل اقرب الى الواحد الصحيح.

جدول رقم (4-10): الجدول التالي يوضح نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل

قيمة الاختبار	اسم الاختبار
0.007094	**Theil Inequality Coefficient**

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-10) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.007) وهي قريبة جداً من الصفر مما يشير إلى المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ.

الخلاصة: من خلال تقييم نموذج الانحدار المقدر لدراسة أثر التمويل الأصغر على الاستهلاك (الفقر) نجد انه قد اجتاز المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي، كما أن قيمة معامل ثايل قد دلت على المقدرة العالية للنموذج المقدر على التنبؤ، وعلية يمكننا الاعتماد على النموذج الحالي لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

مناقشة الفرضيات: -

بعد دراسة التمويل الأصغر وتحليل أثرة على الفقر (الاستهلاك) خلال الفترة من (2010م – 2016م) وقياسها وتحديد إشاراتها وتقييمها من الناحية القياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. يساعد التمويل الأصغر في تقليل معدلات الفقر في السودان

تم اثبات هذا الافتراض، حيث توصلت نتائج التحليل إلى أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر وحجم الاستهلاك الكلي (الفقر)، حيث بلغت قيمة معامل التمويل الأصغر (0.984944) ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين التمويل الأصغر وحجم الاستهلاك الكلي (معبرة عن الفقر)، وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0011) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (1%)، وهذه تعتبر دلالة على دور التمويل الأصغر الإيجابي في التقليل من حدة الفقر من خلال زيادة لحجم الاستهلاك.

2. نموذج المربعات الصغرى العادية لها القدرة على نمذجة أثر التمويل الأصغر على الفقر:

دلت نتائج التحليل على اجتياز النموذج للمعيار الاقتصادي حيث بلغ الاستهلاك (5.235328) والتمويل الأصغر (0.984944) والاحصائي الاستهلاك بلغ (0.0048) والتمويل الأصغر (0.0011) والقياسي، كما دلت نتائج التحليل على المقدرة العالية للنموذج المقدر على التنبؤ حيث بلغ قيمة الاختبار (0.007094) وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) لها القدرة على نمذجة أثر التمويل الأصغر على الاستهلاك.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

النتائج: –

1. دلت نتائج اختبار كابس (KPSS) على ان متغيرات الدراسة قد استقرت عند المستوى لذلك تم تقدير نموذج الدراسة من خلال قيمها الأولية ومن دون النظر إلى التكامل المشترك، حيث كان اجمالي الاستهلاك (0.435619) واجمالي التمويل الأصغر (0447647)، تؤكد نتيجة اختبار الاستقرار على أن النموذج لها خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.

2. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر والاستهلاك (الفقر)، حيث بلغت قيمة معلمة الثابت (الاستهلاك) (5.235328) ذات إشارة موجبة ، كما بلغت قيمة معلمة إجمالي التمويل الأصغر (0.0984944) ذات اشارة موجبة.

3. دلت نتائج التحليل على وجود مقدرة عالية للتنبؤ في نموذج الانحدار المُقدر، حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.007)، وهي قريبة جداً من الصفر مما يدل علي مقدرة النموذج على التنبؤ.

التوصيات:

بعد ما تقدم من سرد متواضع في هذا الموضوع العام تم التوصل الي التوصيات الأتية:

1- اتباع سياسات محددة لتحسين مشاركة الفقراء في النمو بزيادة فرص حصولهم على الارض والإئتمان والبنية الاساسية والخدمات والمدخلات الانتاجية.

2- المرونة في الضمانات المقدمة مع التركيز في دراسة جدوى المشروع والزبون ومنح التمويل لمن يستحقه فعلاً .

3- اعفاء عملاء التمويل الأصغر من الضرائب والرسوم والجبايات وغيرها لان الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشرائح يتطلب ذلك الاجراء .

4- على المصارف العاملة تفهم وضع هذه الشرائح والمرونة في التعامل معهم وتنفيذ سقف محدد للتمويل لهذه الشرائح بنسبة 12 % وعلى بنك السودان المركزي مراجعة المصارف .

5- الحرص على اختيار الموظفين في مجال التمويل الاصغر بعناية وتدريبهم وتمكينهم منح التجارب العالمية الناجحة في ذلك المجال .

6- مراعاة التطورات التي مرت بها تجارب الدول الاخرى عند انشاء مؤسسات التمويل الاصغر من كل القنوات التي يأتي منها الدعم كبرنامج الأمم المتحدة لتمويل فقراء الريف .

7- ضرورة الانتشار الجغرافي للمصارف في جميع انحاء البلاد لكي يتسنى للشرائح الضعيفة الاستفادة من التمويل .

مقترحات لدراسات مستقبلية:

1-تقييم ظاهرة الفقر في السودان .

2- صيغ وادوات التمويل الاصغر المتبعة في السودان.

3- دور التمويل الاصغر في الحد من ظاهرة الفقر في السودان (دراسة حالة).

قائمة المراجع والمصادر

القران الكريم:

أولاً: الكتب باللغة العربية:

1. إسماعيل السيوفي، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006
2. بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم ، تحديات واخفاقات التمويل الاصغر المصرفي السوداني،المؤتمر العالمي الثاني لتعزيز الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة، اكادمية السودان للعلوم المصرفية و المالية ، بالتعاون مع معهد البحوث – البنك الاسلامي للتنمية – جدة – الخرطوم، اكتوبر 2011م.
3. جبريل صالح حامد . مفاهيم التمويل الاصغر . الخرطوم مصرف الادخار والتنمية . 2010
4. خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم، ادارة العملياتالمصرفية المحلية والدولية ، دار لنشر 2006.
5. د. صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة واثرها في القضاء على البطالة، جامعة المنيا ، كلية الآداب، 2000
6. د. عبد الرحيم مبارك هاشم، التمويل متناهي الصغر في مصر، دراسة تطبيقية لتجربة البنوك والمنظمات التي لا 1تهدف إلى الربح، جامعة 6 اكتوبر، 2006
7. د. علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت ، 1996

8. زهير عبد الحميد، مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي في الصغر المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات.

9. د. ضرار الماحي العبيد، التمويل الأصغر والاقتصاد السوداني مفاهيم التجارب والتحديات والمستقبل .

10. زيادة رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، عمان، دار فاء للنشر والتوزيع.

11. طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005.

12. على احمد دقاش ، مكافحة الفقر في اوساط الشباب ، وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية وشؤونالمراة والطفل ، مجلس التنمية الاجتماعية ، الخرطوم ، 2007م.

13. محمد الجوهري، علم وقضايا التنمية في العالم الثالث، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة 1987.

14. محمود منسي – عمل الأم والسلوك الاجتماعي للأبناء – مجلد العلوم الاجتماعية – المجلد السادس عشر العدد الرابع – الكويت ، 1988.

15. نوال محمد حسن، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتجربة بنك الادخار في تمويل المشاريع الأسر المنتجة، ولاية الخرطوم جامعة الأحفاد للبنات، مدرسة التنمية والإرشاد الريفي، 2007م .

16. هجو احمد علي ، دور التمويل الاصغر في تحقيق التمنية الاجتماعية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، الخرطوم ، 2009.

ثانياً: الكتب المترجمة:

1. توماس ريتشير، نظرة أخرى على قصة التمويل الأصغر، تسلسل النمو الإئتماني في التاريخ الاقتصادي، معهد كاثيو، ورقة منشورة، مركز الحرية والرخاء العالمين، فبراير 2007م.

2. نصر الدين فضل المولى محمد (2013 م)، الفقر تعريفاته حدوده وقياسه الأساس النظري للحصر الشامل، معهد علوم الزكاه ، 2004م.

ثالثاً: الرسائل والأوراق الجامعية العلمية:

1. سوسن سليمان جحا، دور جمعيات الائتمان والادخار في تنمية المجتمعات الوسيطة، دراسة تقويمية لمحلية الأزهري، ماجستير التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين، 2005م.

2. حسن عبدالله إسحاق، "استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان خلال الفترة 1990 – 2015م، رسالة ماجستير غير منشورة متوفرة على المستودع الرقمي لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص (108).

3. زهير عبد الحميد معربة، مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي الصغر 1996 م ، ص16 ، المجلة العالمية لكلية التجارة، جامعة الازهر، فرع البنات ، 2004 م

4. سماح ديب الصفي، منهجية الأقراض بضمان المجموعات، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزه، كلية التجارة ، 2004 م.

5. سمية حسب الرسول احمد ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لطلاب الدرايات العليا (دراسة حالة طلاب ماجستير اقتصاد)جامعة النيلين ، 2007م ، رسالة ماجستير غير منشورة.

6. عبيدة سعيد اسماعيل، ورقة بعنوان، أدبيات التمول الأصغر، عرض ونقد جامعة الملك عبد العزيز، مركز الابحاث الاقتصادي الاسلامي، 2000.

7. محمد أحمد زايد، تقويم دور البنك الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسر المنتجة، ماجستير التنمية، جامعة النيلين، 2005م.

8. مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980–2014)"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015

رابعاً: التقارير والمجلات:

1. أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، برنامج القدرات لمقدمي الخدمات والمستفيدين بقطاع التمويل الأصغر ، 2010 م.

2. بنك التسويات الدولية، لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية 2010

3. البيانات المتاحة عن معدلات الفقر في السودان تمتد من (1980م – 2010م).

4. تقرير الامم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير عن التنمية ، 1992

5. التقرير السنوي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، فرع الخرطوم ، 215

6. التمويل الأصغر ، بنك السودان المركزي ،2014م

7. خالد الامين عبدالقادر، تجربة بنك السودان المركزي لتنمية و تطوير قطاع التمويل الاصغر ، وحدة التمويل الاصغر ، بنك السودان المركزي ، يوليو 2009.

8. د. خالد محمد ابو عليقة، وأحمد الثوانيه، أثر المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في محافظة الطفيليه، المجلة المصرفه.للدراسات التجارية، جامعة المنصوره، كلية البنيات 2010م ،

9. رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر في السودان ، ص23 ، نشر منظمة يونيكزنز للإستثمارات المحدودة ، محمد خيري فقيري ، يوليو 2006م.

10. زيادة رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، عمان، دار فاء للنشر والتوزيع ، 2005.

11. سعد الدين عبدالحي ، صورة الفقر ، محاضرات في طريقة و مهارات و جمع و تحليل بيانات الفقر المحلي ، التاكا للطباعة والنشر ، 2002.

12. مركز الدراسات الاستراتيجية ، استراتيجية مكافحة الفقر ، الخرطوم ، 2002-2007م.

13. مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي السوداني، الخرطوم، 1998م.

14. مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية ، معلومات أساسية ، اكتوبر 2009.

15. وزارة الرعاية و التنمية الاجتماعية ورقة (جانب الطلب رؤيا إجتماعية) ورشة التمويل الأصغر ، قاعة الشهيد الزبير الدولية ، ديسمبر 2008م فتحي أبو القاسم أبو قصيقصة، ورقة عمل عن التمويل الأصغر، البنك الزراعي ، 2006 م.

16. وزارة الرعاية و الشؤون الاجتماعية ، ورقة (جانب الطلب رؤية إجتماعية) ورشة التمويل الأصغر ، قاعة الشهيد الزبير الدولية ، ديسمبر 2008.

خامساً: المؤتمرات

1. د. يعقوب جانقي، د. حسين سليمان محمد أحمد، المؤتمر الوظيفي لقطاع الشباب الثاني ، 2009 م

2. محمود محمد عبدالحي ، الحلقة النقاشية واثارها على فئات المجتمع العربي ، مركز الشهيد الزبير الدولي للمؤتمرات ، الخرطوم ، 5-9 يناير ، 2000م

سادساً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Judith Brendsma and Laurece Hart, Making Micro Finance Work Better in the Middle East and North Africa, Region, Finance Private Sector and infrastructure Group, 2005.
2. Salih Gibriel Hamid Ahmed, micro Finance as Mechanism for poverty Alleviation in the Sudan Acase stady, the Experience of the saving and social Development Bank as an exampte, thesis submitted for fillment of the Requirement for Degree of (phD) in Development planning, Development Studies and Research institute university of Khartoum, 2006

الملاحق

ملاحق الدراسة

ملاحق بيانات الدراسة

ملحق رقم (1): بيانات التمويل الأصغر والاستهلاك

المشاهدات OBS	إجمالي الاستهلاك CONS	التمويل الأصغر FIN
2010	124732	578
2011	138858	938
2012	181376	1496
2013	245658	1546
2014	369934	2055
2015	468502	2692
2016	579618	2940.7

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء.

ملاحق استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع باستخدام كابس

ملحق رقم (2): استقرار متغير إجمالي الاستهلاك عند المستوي باستخدام اختبار KPSS

Null Hypothesis: CONS is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.435619
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	2.65E+10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.20E+10

KPSS Test Equation
Dependent Variable: CONS
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 05:34
Sample (adjusted): 2010 2016
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	301239.8	66398.77	4.536828	0.0039

R-squared	0.000000	Mean dependent var	301239.8
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	175674.6
S.E. of regression	175674.6	Akaike info criterion	27.12222
Sum squared resid	1.85E+11	Schwarz criterion	27.11449
Log likelihood	-93.92776	Hannan-Quinn criter.	27.02671
Durbin-Watson stat	0.235711		

ملحق رقم (3): استقرار متغير إجمالي التمويل الأصغر عند المستوى باستخدام اختبار KPSS

Null Hypothesis: FIN is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.447647
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	648173.3
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1013379.

KPSS Test Equation
Dependent Variable: FIN
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 05:36
Sample (adjusted): 2010 2016
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1749.386	328.6775	5.322500	0.0018

R-squared	0.000000	Mean dependent var	1749.386
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	869.5988
S.E. of regression	869.5988	Akaike info criterion	16.50550
Sum squared resid	4537213.	Schwarz criterion	16.49778
Log likelihood	-56.76927	Hannan-Quinn criter.	16.41000
Durbin-Watson stat	0.257904		

ملاحق اختيار النموذج الأمثل باستخدام أسلوب التجريب

ملحق رقم (4): معادلة خطية

Dependent Variable: CONS
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 04:27
Sample (adjusted): 2010 2016
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-42098.32	41235.11	-1.020934	0.3541
FIN	196.2621	21.41246	9.165789	0.0003

R-squared	0.943828	Mean dependent var	301239.8
Adjusted R-squared	0.932593	S.D. dependent var	175674.6
S.E. of regression	45610.11	Akaike info criterion	24.52860
Sum squared resid	1.04E+10	Schwarz criterion	24.51315
Log likelihood	-83.85011	Hannan-Quinn criter.	24.33759
F-statistic	84.01169	Durbin-Watson stat	1.521585
Prob(F-statistic)	0.000259		

ملحق رقم (5): معادلة نصف لوغاريثمية في جانب المتغير التابع

Dependent Variable: LOG(CONS)
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 05:41
Sample (adjusted): 2010 2016
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.27198	0.110761	101.7689	0.0000
FIN	0.000681	5.75E-05	11.84094	0.0001

R-squared	0.965567	Mean dependent var	12.46338
Adjusted R-squared	0.958680	S.D. dependent var	0.602697
S.E. of regression	0.122512	Akaike info criterion	-1.126255
Sum squared resid	0.075046	Schwarz criterion	-1.141710
Log likelihood	5.941893	Hannan-Quinn criter.	-1.317267
F-statistic	140.2078	Durbin-Watson stat	1.987584
Prob(F-statistic)	0.000076		

ملحق رقم (6): معادلة نصف لوغاريثمية في جانب المتغير المستقل

Dependent Variable: CONS
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 05:42
Sample (adjusted): 2010 2016
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1696472.	435779.9	-3.892957	0.0115
LOG(FIN)	272222.0	59223.87	4.596492	0.0059

R-squared	0.808633	Mean dependent var	301239.8
Adjusted R-squared	0.770359	S.D. dependent var	175674.6
S.E. of regression	84184.82	Akaike info criterion	25.75437
Sum squared resid	3.54E+10	Schwarz criterion	25.73892
Log likelihood	-88.14031	Hannan-Quinn criter.	25.56336
F-statistic	21.12774	Durbin-Watson stat	0.972400
Prob(F-statistic)	0.005859		

ملحق رقم (7): معادلة لوغاريثمية كاملة

Dependent Variable: LOG(CONS)
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 05:43
Sample (adjusted): 2010 2016
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.235328	1.084030	4.829505	0.0048
LOG(FIN)	0.984944	0.147323	6.685605	0.0011

R-squared	0.899391	Mean dependent var	12.46338
Adjusted R-squared	0.879269	S.D. dependent var	0.602697
S.E. of regression	0.209415	Akaike info criterion	-0.054041
Sum squared resid	0.219273	Schwarz criterion	-0.069495
Log likelihood	2.189142	Hannan-Quinn criter.	-0.245052
F-statistic	44.69731	Durbin-Watson stat	1.279312
Prob(F-statistic)	0.001132		

ملاحق نتائج تقدير نموذج الدراسة

ملحق رقم (7): معادلة لوغاريثمية كاملة

Dependent Variable: LOG(CONS)
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 05:43
Sample (adjusted): 2010 2016
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.235328	1.084030	4.829505	0.0048
LOG(FIN)	0.984944	0.147323	6.685605	0.0011

R-squared	0.899391	Mean dependent var	12.46338
Adjusted R-squared	0.879269	S.D. dependent var	0.602697
S.E. of regression	0.209415	Akaike info criterion	-0.054041
Sum squared resid	0.219273	Schwarz criterion	-0.069495
Log likelihood	2.189142	Hannan-Quinn criter.	-0.245052
F-statistic	44.69731	Durbin-Watson stat	1.279312
Prob(F-statistic)	0.001132		

ملحق رقم (8): اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار BPG

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.637268	Prob. F(1,5)	0.4609
Obs*R-squared	0.791319	Prob. Chi-Square(1)	0.3737
Scaled explained SS	0.260133	Prob. Chi-Square(1)	0.6100

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 05:47
Sample: 2010 2016
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.194630	0.205116	0.948877	0.3863
LOG(FIN)	-0.022253	0.027876	-0.798291	0.4609

R-squared	0.113046	Mean dependent var	0.031325
Adjusted R-squared	-0.064345	S.D. dependent var	0.038408
S.E. of regression	0.039625	Akaike info criterion	-3.383766
Sum squared resid	0.007851	Schwarz criterion	-3.399220
Log likelihood	13.84318	Hannan-Quinn criter.	-3.574778
F-statistic	0.637268	Durbin-Watson stat	2.820692
Prob(F-statistic)	0.460919		

ملحق رقم (9): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.141661	Prob. F(1,4)	0.7257
Obs*R-squared	0.239428	Prob. Chi-Square(1)	0.6246

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 11/05/18 Time: 05:48
Sample: 2010 2016
Included observations: 7
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.040494	1.195924	-0.033860	0.9746
LOG(FIN)	0.006179	0.162701	0.037979	0.9715
RESID(-1)	0.201417	0.535144	0.376379	0.7257

R-squared	0.034204	Mean dependent var	-5.15E-16
Adjusted R-squared	-0.448694	S.D. dependent var	0.191169
S.E. of regression	0.230094	Akaike info criterion	0.196871
Sum squared resid	0.211773	Schwarz criterion	0.173690
Log likelihood	2.310951	Hannan-Quinn criter.	-0.089646
F-statistic	0.070831	Durbin-Watson stat	1.476161
Prob(F-statistic)	0.932762		

ملحق رقم (10): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Q-STAT

Date: 11/05/18 Time: 05:48
Sample: 2010 2017
Included observations: 7

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.170	0.170	0.3028	0.582
		2	-0.379	-0.420	2.1174	0.347
		3	-0.213	-0.062	2.8289	0.419
		4	-0.201	-0.374	3.6732	0.452
		5	-0.058	-0.098	3.7785	0.582
		6	0.181	-0.070	5.8323	0.442

ملحق رقم (11): اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار JB

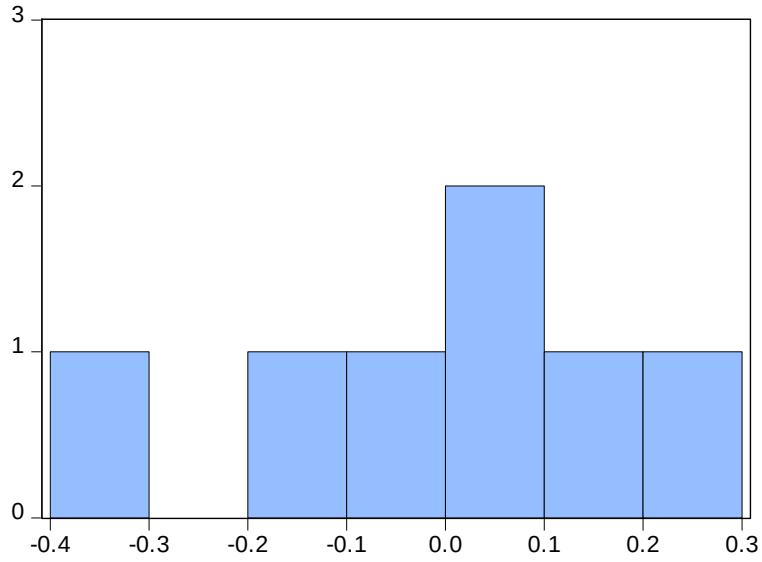

Series: Residuals	
Sample 2010 2016	
Observations 7	
Mean	-5.15e-16
Median	0.042840
Maximum	0.234771
Minimum	-0.327483
Std. Dev.	0.191169
Skewness	-0.503908
Kurtosis	2.288634
Jarque-Bera	0.443840
Probability	0.800980

ملحق رقم (12): اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام اختبار Theil

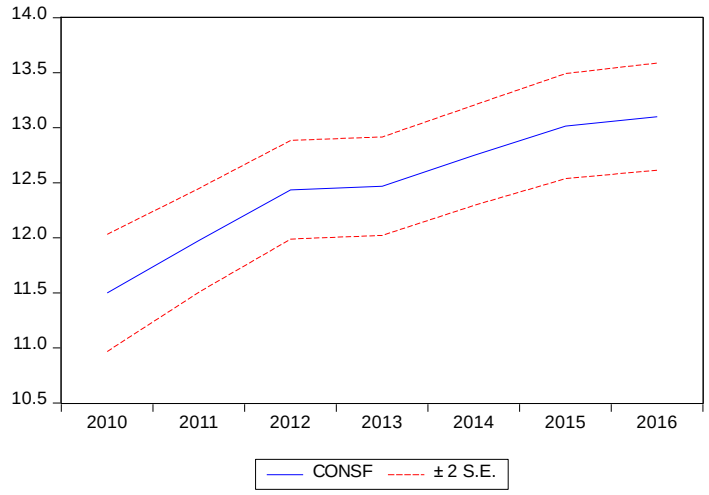

Forecast: CONSF	
Actual: LOG(CONS)	
Forecast sample: 2010 2017	
Adjusted sample: 2010 2016	
Included observations: 7	
Root Mean Squared Error	0.176988
Mean Absolute Error	0.148233
Mean Abs. Percent Error	1.209165
Theil Inequality Coefficient	0.007094
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.026503
Covariance Proportion	0.973497
Theil U2 Coefficient	0.623028
Symmetric MAPE	1.207297

تم بحمد الله وتوفيقه